مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية www.alkashif.org

من هم المتمردون؟

بقلم: : أمانزيا بارام

تقرير خاص رقم ١٣٤
نيسان ٢٠٠٥

ترجمة : معهد السلام الأميركي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة مهمة منشورة في موقع **معهد السلام الأمريكي** وهي عبارة عن تقرير خاص من التقارير التي يصدرها ، وكاتب هذه الدراسة هو **أماتيزا بارام** وهو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا وزميل أقدم سابق في المعهد.وهو ممن إستعان بهم **جيفري وايت** في إعداد دراسته المترجمة في العدد السابق **(تقييم التمرد العربي السني عدد-٣٧)** .

وفي الصفحات التالية نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية كما وردت في موقع المعهد المذكور.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المعهد هو عضو مشارك في **مجموعة دراسة العراق** التي شكلت مؤخراً في الولايات المتحدة لإعادة تقيم الوضع الإستراتيجي في العراق ، والأعضاء الآخرون هم **مركز الدراسات الدولية والإستراتيجة ومعهد جيمس بيكر.**

وتتميز هذه الدراسة بالإضافة الى عمقها بالأمثلة العملية التي تساعد على إدراك وتصور الموضوع بشكل أكبر، الأمر الذي يساعد على التعامل بإيجابية ومنطقية أكثر مع هذا الملف الحياتي والأساسي في الوقت الحاضر.

أماتزيا بارام

زميل أقدم ، برنامج زمالة " جننجز راندولف"

مدة إقامته في المعهد: تموز ٢٠٠٣- حزيران ٢٠٠٤، تموز ١٩٩٧- حزيران ١٩٩٨

ملاحظة: هذه معلومات أرشيفية تتعلق بالمتخصص السابق بالمعهد عندما كان مقيما فيه.

مشروعه الأساسي: علاقات المسجد – الحكومة في العراق، ١٩٦٨ – ٢٠٠٣

اللغات الأجنبية: العبرية والعربية

الخلفية السابقة:

بروفسور في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، إسرائيل.وهو مؤلف مقتدر ومحرر للكثير من الكتب والمقالات البحثية حول صدام حسين والسياسة والتاريخ العراقيين.ساهم في إعطاء الشهادات حول صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل في أيلول عام ٢٠٠٢ أمام لجنة البيت الأبيض للإصلاح الحكومي،وأستشير بشكل واسع حول العراق من قبل مسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية.كان زميلا زائرا في معهد بروكينغز، جامعة جورج تاون، مؤسسة روكفلر، مركز ودرو ويلسون الدولي للأبحاث، كلية سانت أنتوني(أوكسفورد) ومدرسة الدراسات المتقدمة في الجامعة العبرية.ترأس المركز العربي- اليهودي ومعهد غوستاف هينمان للشرق الأوسط في جامعة حيفا من عام ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢.حائز على شهادة الدكتوراة من قسم تاريخ الأقطار الإسلامية في الجامعة العبرية.

معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: اماتزيا بارام

من هم المتمردون؟
الثوار من العرب السنة في العراق

نبذة عن التقرير

يقدم تقرير «من هم المتمردون؟» نظرة متعمقة لتكوين الجماعات العربية السنية التي تشارك بنشاط في التمرد الجاري في العراق، ويفحص على وجه التحديد الفئات الثلاث العامة للمتمردين: وهي العلمانيون/العقائديون، والقبليون، والإسلاميون. ويجد هذا التقرير أنه، باستثناء السلفيين الراديكاليين المتشددين والإسلاميين الوهابيين، فإن الكثير من المتمردين المنتمين إلى هذه التصنيفات الثلاثة يشاطرون مصالح مشتركة، ولا ينخرطون بشكل قاطع في أي واحدة من هذه التجمعات أو الفئات بعينها. ويثير هذا الوضع أمام الولايات المتحدة وقوات التحالف مشكلات محددة - ويتيح كذلك فرصا - يمكن إذا ما عولجت على النحو الصحيح أن تقود في النهاية إلى تقارب مع هؤلاء المتمردين.

مؤلف التقرير، اماتزيا بارام، يعمل أستاذا في تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا. وهو مؤلف غزير الكتابة ومحرر لعديد من الكتب وعشرات من المقالات الزاخرة بالتعمق البحثي عن صدام حسين والسياسة والتاريخ العراقيين. وأدلى بشهادة حول صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ أمام لجنة الإصلاح الحكومي التابعة لمجلس النواب الأميركي، وأمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب في أبريل/نيسان ٢٠٠٤. وقدم استشارات كذلك حول العراق لكبار مسؤولي الإدارة الأميركية. وهو زميل أول سابق في معهد السلام الأميركي. ويستند هذا التقرير إلى فصل من كتاب يقوم بتأليفه حاليا حول العلاقة بين الإسلام والدولة في العراق الحديث.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

أبريل/نيسان ٢٠٠٥ تقرير خاص رقم ١٣٤

المحتويات

مقدمة ٢
العلمانيون/العقائديون:
البعثيون، الصداميون والقوميون العرب ٣
العشائر ٦
الإسلاميون: المعتدلون والراديكاليون ٩
الإسلاميون:
السلفيون الراديكاليون المتشددون والوهابيون ١١
المتمردون: أقاصيص ثلاث ١٣
خلاصة ١٥
ملاحظات ١٧

موجز

- إن بناء نموذج نمطي لمتمرد عربي سني مناهض للتحالف في العراق يمثل مهمة صعبة. فالمعلومات الديموغرافية المتوافرة عن المتمردين مشتتة، والمتمردون أنفسهم يتميزون بتباينهم أكثر من تجانسهم. غير أنه باستقاء المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر يمكن أن نحاول تكوين فكرة عن دوافعهم الأولية لحمل السلاح ضد الاحتلال الذي تتزعمه الولايات المتحدة.

- يستند المتمردون السنة عموما إلى واحد من ثلاثة دوافع أولية قائمة على أساس الهوية لقيامهم بأعمال العنف ضد الولايات المتحدة والحكومة وهي: عضوية حزب البعث أو الانتماء لنظام صدام، أو مناصرة الإسلام، أو المصالح والقيم والأعراف القبلية.

- إن التوجهات العلمانية/العقائدية، والقبلية، والإسلامية المعتدلة لا تستبعد الواحدة منها الأخرى بالضرورة، بل وغالبا ما تعزز كل منها الأخرى.

- إن الكثير من ضباط الجيش السابقين وأفراد قوات الأمن وأعضاء حزب البعث فقدوا مكانتهم المميزة في العراق الجديد، ومازالوا يشعرون بالمرارة والغضب والإحباط. وقد أدى هذا الواقع، بالإضافة إلى الإحساس بالمهانة بسبب الاضطرار إلى العيش تحت الاحتلال الأجنبي، ناهيك عن احتمال استمرار التفوق الشيعي لأجل طويل، أدى بالكثير منهم إلى حمل السلاح.

- من منظور اقتصادي بحت، عانى الكثير من القبائل العربية السنية في أعقاب الحرب. فبينما استطاع عدد من القبائل في الماضي كسب أموال من خلال عمليات التهريب عبر الحدود على نطاق واسع، صار مثل هذا النشاط محفوفا بالمخاطر والصعوبات بشكل متزايد، مع قيام القوات الأميركية بوضع إجراءات لوقف جميع التحركات غير القانونية عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض القبائل، التي كانت تُعوّل في السابق على مدفوعات من صدام لقاء «حسن السير والسلوك»، لم تجد مثل هذه الرعاية من سلطة التحالف الانتقالية، التي لم تكن تميل إلى شراء ولائهم بهذا الشكل.

- بنهاية عام ٢٠٠٣، لاحظ المسؤولون العسكريون الأميركيون أن بعض المتمردين كانوا يشنون هجمات عليهم للثأر لدم أقربائهم المراق، سواء قتل هؤلاء بطريق الخطأ أو في هجمات فدائية. والواقع أن النجاح الأميركي في أرض المعركة، بالرغم من تأثيره الرادع على البعض، لم يؤدّ في مناسبات أخرى إلا إلى استمرار التمرد.

- في العقد الأخير من حكم صدام، ابتعد الكثير من الشباب العراقي عن حزب البعث بعد أن أدركوا أنه فقد تماسكه العقائدي، وأقبلوا على مجموعة جديدة من المعتقدات. واعتنق هؤلاء أيديولوجية بديلة، ألا وهى الإسلام الأصولي القائم في الأساس على فكر جماعة الإخوان المسلمين المصرية.

- وبالتحديد سار الكثير من الشباب العرب السنّة في العراق على هدى أعمال محمد أحمد الراشد، عضو الإخوان المسلمين العراقي، الذي تبنى نهجا عمليا تجاه العمل السياسي من ناحية، بينما أعلن بوضوح شديد أن الجهاد بالسيف هو في النهاية سبيل المسلم الحق.

- إن السلفيين شديدي التطرف والوهابيين يختلفون كثيرا عن المعتدلين العراقيين، وحتى عن بعض الإسلاميين الراديكاليين. وعلى الرغم من احتمال التوصل في النهاية إلى اتفاق بين حكومة عراقية ديمقراطية مستقبلا والجماعات الإسلامية المعتدلة وبعض الجماعات الإسلامية الراديكالية، فإن معتقدات السلفيين أو الوهابيين لن تسمح مطلقا بالتوصل إلى حل وسط.

- قد يكون باستطاعة الحكومة العراقية أن تخمد التمرد إلى حد كبير باجتذاب الجماعات العلمانية والقبلية والجماعات الإسلامية اللاسلفية، من خلال اتباع سياسات تستجيب للشاغل الرئيسي لتلك الجماعات وهو: وضع العرب السنّة في العراق الجديد.

- وينبغي لهذه السياسات أن تتضمن مشاركة جدية في صياغة الدستور الدائم، بالرغم من أن تمثيل العرب السنّة في الجمعية الوطنية متدني للغاية، وأن تتضمن ضمانات سياسية بأن إيرادات النفط سيتم اقتسامها بالتساوي، وان النفوذ الإيراني لن يُسمح له بالتغلغل في العراق، وأن العراق لن يصبح جمهورية إسلامية، وأن الإسلام السني والشيعي سيحظى بالاحترام المتكافئ من جانب الدولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات لإزالة أي تمييز ضد السنّة (بالإضافة إلى الأكراد والتركمان والمسيحيين) في سوق العمالة أو في اختيار مشاريع تحديث البنية الأساسية.

مقدمة

إن بناء نموذج نمطي لمتمرد عربي سني مناهض للتحالف يمثل مهمة شاقة: فالمعلومات الديموغرافية المتوافرة عن المتمردين مجزأة، والمتمردون أنفسهم يتميزون بتباينهم أكثر من تجانسهم. غير أنه باستقاء المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر يمكن أن نحاول تكوين فكرة عن دوافعهم الأولية لحمل السلاح ضد الاحتلال الذي تتزعمه الولايات المتحدة. ويستند المتمردون السنّة عموما إلى واحد من ثلاثة دوافع أولية قائمة على أساس الهوية لقيامهم بأعمال العنف ضد الولايات المتحدة والحكومة وهي دوافع: علمانية/عقائدية، أو قبلية، أو إسلامية. وإضافة إلى ذلك، يمكن تقسيم الإسلاميين إلى معسكرين: معسكر المعتدلين والراديكاليين الذين ربما توصلوا يوما ما إلى اتفاق مع قوات التحالف والحكومة العراقية، ومعسكر السلفيين الراديكاليين المتطرفين والإسلاميين الوهابيين الذين لن يحدث أي تقارب معهم على الإطلاق. وباستثناء الأقلية السلفية والوهابية والبعثيين المتطرفين السابقين — وبعضهم مطلوب القبض عليه بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية — وعتاة المجرمين، فإن هوية معظم المتمردين ودوافعهم مطاطة ومتعددة الجوانب.

وقد يبدو غريبا أن يعبر نفس الشخص، أو حتى نفس الجماعة، عن الولاء لصدام حسين كرمز ويتمسك في الوقت ذاته بأهداب معتقدات إسلامية، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا مصدرا للدهشة. فالكثير من الأفراد في المناطق العربية السنية يطالبون عموما بإرساء التعاليم الإسلامية المشددة ثم يعبرون في اللحظة التالية عن إعجابهم العظيم بصدام. ولننظر لوهلة إلى مدينة الرمادي، التي تلطخ جدرانها شعارات تشيد بصدام حسين كزعيم للعراق، بينما يعلن قادة التمرد هناك أن «لدينا مهمتان في هذه المدينة. الأولى هي الدفاع عن الرمادي ضد الأميركيين ... والأخرى هي قتل أي شخص يبيع الخمور أو الأقراص المدمجة التي تصور الجنس».[1] ويمكن بالمثل رؤية ذلك الخليط بين الصدامية والإسلام في العديد من المناطق الأخرى وخصوصا في أعالي دجلة، ولكن أيضا في بغداد وأعالي الفرات. وعلى سبيل المثال يمكن للمرء أن يشاهد على جدران حي الأعظمية العربي السني في بغداد عبارة : «عاش صدام» وعبارة «الجهاد سبيلنا» في نفس الوقت.[2]

ان هذا الخليط الغريب من الولاء لصدام، المعروف جيدا بنهجه العلماني لدى العراقيين، والولاء للإسلام الراديكالي اللاسلفي يمكن تفسيره جزئيا بجهود صدام «لأسلمة» النظام والحزب خلال العقد الأخير من حكمه. وحتى إذا شكك المرء في مدى إخلاص هذه الجهود، فإن هذه الحركة خفضت كثيرا من الجدران التي تفصل بين أعضاء الحزب والمسلمين التقليديين من غير الأعضاء، بل وحتى الإسلاميين. وعلاوة على ذلك، أدرك الكثير من أعضاء الحزب بعد عام ١٩٩٣ أن إظهار قدر معتدل من الورع سيساعدهم على الترقي في سلم حياتهم العملية. وبعد انهيار النظام، أبدى أعضاء الحزب هؤلاء المزيد من الورع: حتى ان البعض أطلق لحيته، وارتدى «الدشداشة» التقليدية، بل حتى في بعض الأحيان طاقية الرأس على غرار الإخوان المسلمين، وأدى الصلاة بانتظام في المسجد.

وكان هناك قاسم مشترك أخر بين مسلمي السنة التقليديين والبعثيين، أو العرب السنة العلمانيين غير البعثيين، وهو المكانة المميزة التي تمتع بها نسبه كبيرة من العرب السنة تحت حكم البعث بالمقارنة إلى الأغلبية الشيعية والأكراد. فمعظم السنيين، بغض النظر عن رأيهم في حزب البعث، كانوا يحملون الجميل لصدام وكانوا غالبا مرتبطين بالنظام من خلال الأقارب أو الأصدقاء المقربين. وفي الوقت الراهن، من المرجح فقط أنّ الإسلاميين الراديكاليين مثل الوهابيين من ذوي المعتقدات الأصولية والسلفيين المتطرفين يستطيعون أن يوجهوا انتقادا شديدا للدكتاتور المهزوم (بالرغم من أنهم لا يمانعون في التعاون مع البعثيين على المستوى العملي). وهكذا، فإن النزعة الإسلامية اللاسلفية والصدامية لا تجّب الواحدة منهما الأخرى، بل أن كلاً منهما يعزز الآخر في أغلب الأحوال، وقد ينطبق نفس الشيء على العلاقات بين كل من الإسلام اللاسلفي والصدامية من ناحية، والنزعة القبلية من ناحية أخرى. فالرجال من ذوى الانتماءات القبلية القوية والذين تربطهم مصالح وقيم وعادات قبلية يرجح كذلك أن يصنّفوا أنفسهم كإسلاميين أو صداميين، أو كلاهما بدرجات متفاوتة. غير أن البعض الآخر يصنفون أنفسهم «كوطنيين».

العلمانيون/العقائديون: البعثيون، الصداميون، والقوميون العرب

ان أعضاء حزب البعث وأفراد أسرهم والمرتبطين بشكل وثيق بالنظام البعثي من خلال شبكات أصحاب النعمة والمنتفعين أو الخدمة في أجهزة أمن الدولة، تمتعوا ببعض الامتيازات تحت حكم البعث وفقدوها بانهيار نظام صدام. ويتحرك المتمردون الذين ينتمون لهذه المجموعة إلى حد كبير بدافع المصالح الاقتصادية والعقائدية والاجتماعية والمصالح العلمانية القائمة على العلاقة بالسلطة.

لقد عرّف البعثيون أنفسهم منذ وقت طويل كقوميين عرب ووطنيين عراقيين.[3] ويجرى حاليا استثارة هذه المشاعر — القومية العربية والوطنية — في الكفاح المسلح ضد قوات التحالف والعراق الجديد. وينظر العراقيون العرب من غير السنة إلى هذه الإشارات القومية والوطنية ببعض الشك، اعتقادا منهم بأن هذه الدعوات تهدف إلى خدمة المصالح المحددة للطائفة العربية السنية، مع استبعاد المجموعات القومية والدينية العراقية الأخرى. وينبثق ذلك أساسا من المسار التاريخي الفريد للبلاد والتقسيمات الطائفية التي قسمت العراق منذ وقت طويل. فمنذ تكوين البلاد في ١٩٢٠-١٩٢١، تمتع السكان من العرب السنة بامتيازات أكثر من امتيازات الأغلبية الشيعية والأقلية الكردية في الوظائف الحكومية، وبصفة أساسية في أجهزة الأمن القوية. وبصفة عامة، كانت فرص الشباب العربي السنّي في إيجاد وظيفة ذات مكانة رفيعة وراتبا طيبا في الخدمة الحكومية، وخصوصا في الجهاز الأمني، أفضل من الفرص المتاحة لنظيره العربي الشيعي. فعقيدة القومية العربية التي اعترفت بوجود هوية عربية واحدة لم تسمح بأي مناقشة للهوة بين السنة والشيعة، أو أي تساؤل حول المجموعة التي حظت بالمزيد من الوظائف أو الامتيازات الحكومية. وباستثناء عدد قليل من الأشخاص، مثل طه ياسين رمضان، وهو كردى مستعرب بالكامل، كان الأكراد أكثر ابتعادا من الشيعة عن مناصب القوة والنفوذ.

غير ان التمسك بأهداب القومية العربية في العراق الجديد يخدم أغراضا مختلفة: فهو أولا يقدم شرعية عقائدية محترمة إلى جهد إعادة النظام البعثي للسلطة أو إعادة الطائفة العربية السنية إلى مكانة التفوق بوسائل أخرى. وهذا يمثل في أساسه مسعى طائفيا لعكس مسار تصاعد النفوذ الشيعي والكردي بعد الحرب. كما أن التمسك بأيديولوجية القومية العربية ينطوي على فرص اكتساب الدعم المالي والسياسي والعسكري من العالم العربي السني، وخصوصا من دول الخليج التي تعترض على أي نمو للنفوذ الشيعي.

أما بالنسبة للوطنية العراقية بين السنة، فهذه أيضا قد تفسّر على أنها تخدم مصالح ذاتية، إذ أنها تبرر الكفاح — تحت راية تحرير العراق من كافة القوات والتأثيرات الأجنبية — ضد النظام الحكومي الجديد الأكثر تمثيلا. فإقامة نظام تمثيلي ناجح من شأنه أن يمنح الطائفة الشيعية سلطة أكبر من أي وقت مضى في العراق، ومن المحتم أن يأتي ذلك على حساب الطائفة العربية السنية. وكل هذا بالطبع لا يعني أن المتمردين من العرب السنة البعثيين السابقين لا يؤمنون بحق بتصورهم للقومية العربية أو الوطنية العراقية، لأن الكثير منهم يؤمنون بصدق وشراسة انهم هم فقط الذين يعرفون كيف يديرون شؤون البلاد.

ان الكثير من ضباط الجيش السابقين، وأفراد قوات الأمن وأعضاء حزب البعث فقدوا مكانتهم المميزة في العراق الجديد ومازالوا يشعرون بالمرارة والغضب والإحباط. وقد أدى هذا الواقع، بالإضافة إلى الإحساس بالمهانة بسبب الاضطرار إلى العيش تحت الاحتلال الأجنبي، والأسوأ من ذلك احتمال استمرار التفوق الشيعي لأجل طويل، أدى بالكثير منهم إلى حمل السلاح. وكثير من هؤلاء المتمردين ينتمون إلى عشيرة صدام، البوناصر، أو إلى عشائر أقامت علاقات وثيقة معها. ويعيش معظمهم في حوض نهر دجلة شمالي بغداد، في مدن مثل الضلوعية وتكريت وبيجي والدور. وهكذا مثلا نجد أن الأهالي في قرية بوير يقرون صراحة بأنهم مازالوا يؤيدون صدام. وهم لا يسوقون الانتماء العقائدي أو القبلي باعتباره السبب الأولي لذلك، بل يغذي هذا الشعور ما يتذكرونه بجلاء من أن صدام أمر بتزويد القرية بكل احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وأنه حفر بئرا لها في ماض بعيد يعود إلي عام ١٩٨٦. أما الأميركيون، من ناحية أخرى، فلم ينجزوا شيئا لهم، ولكن صدام عربي سني مثلهم أيضاً.

وبالمثل، وحتى المنظمات الإسلامية ظاهريا، التي تضم على سبيل المثال منظمة تطلق على نفسها اسم «المجاهدين»، تتحدث في أغلب الأحوال بلغة صدامية. ولننظر إلى رسالة بعثت بها تلك المنظمة إلي صحيفة عراقية استجابة لدعوة من الناشر إلى المتمردين لإلقاء سلاحهم. فقد رفض «المجاهدون» هذه الدعوة شارحين في عبارات علمانية أن من واجبهم القتال لأن الاحتلال «يصادر السيادة والاستقلال، ويهين كرامتنا، ويذل شعبنا، ويبدد ثروتنا، ويفتت أوصال الوطن». وتستطرد الرسالة قائلة ان الغزو قد نفذ بهدف «التحكم في ثروة العراق الهائلة، وتلبية مطالب الكيان الصهيوني». وسوف تهزم الولايات المتحدة «لأن القوة، مهما عظمت لا يمكن أن تصنع النصر إذا تصدت لها إرادة الشعب». وليست هناك أي إشارة إلى الإسلام أو إلى الله إلا في بداية الرسالة بكلمات «بسم الله الرحمن الرحيم»، وفي نهايتها ببعض عبارات مماثلة. وهذا في حقيقة الأمر يعكس بشكل وثيق اللغة التي استعملها صدام نفسه من الثمانينيات فصاعدا.[٤] وتعود جذور الستار الإسلامي لهذه الجماعة العلمانية أساسا — والكثير من الجماعات المماثلة لها — إلى العقد الأخير من الحكم البعثي، عندما تبنّى البعض في الحزب شكلا هشا من «التوجه الإسلامي» لكسب الشرعية بين عامة الناس.

وتكشف المقابلات مع مسؤولي حزب البعث السابقين الذين تحولوا إلى متمردين عن دوافع علمانية ومذهبية أخرى لقيامهم بعمليات عسكرية. فالكثير منهم لم يعد معجبا بصدام أو مؤيدا له (هذا أن كانوا كذلك في أي وقت مضى). فشكواهم الأولية تتمثل في فقدان الوظائف المربحة التي منحتهم الأمان الاقتصادي والمكانة المرموقة على السواء وشعور المهانة العميقة التي لحقت بهم كطائفة وكأفراد. ويعتقد العديد من البعثيين السنة من المستويين الرفيع والمتوسط أنهم وحدهم الذين يعرفون كيف يسيّرون شؤون الدولة العراقية، وان الشيعة وخصوصا رجال الدين الشيعيين، يفتقرون تماما إلى القدرة على القيام بذلك. وثمة شواهد في بعض الحالات على وجود خشية صادقة حول مصير الطائفة ذاتها. وكذلك تبين مقابلة مع بعض الحراس المسلحين في أحد أهم مساجد السنة العراقية، وهو مسجد أبي حنيفة، تبين الخوف من تنامي سلطة الشيعة. وقد صرح أحدهم بمرارة في يوم الإعلان عن أسر صدام قائلا: «لقد ضاع مستقبلنا» وأكد هؤلاء أنهم لم يعودوا يقاتلون لاستعادة الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، بل من أجل بقاء طائفتهم في دولة يسيطر عليها الشيعة.[٥]

وربما أمكن تفهم هذه الحالة النفسية بصورة أوضح إذا ما بحثنا بإيجاز قصة إسماعيل محمد جوارة. فبالرغم من أنه ليس متمردا، فهو سني ومسؤول سابق من المستوى المتوسط في جهاز المخابرات المخيف (جهاز الأمن الداخلي الرئيسي في العراق)، وشهد قدرا كبيرا من المعاناة منذ انهيار نظام صدام. وولد إسماعيل في عام ١٩٥٧ ونشأ في مدينة الضلوعية، وهى مدينة متوسطة الحجم في قلب المثلث السني، وانضم

إلى حزب البعث بعد انتهاء دراسته الثانوية، وذلك على غرار الكثير من أفراد عائلته الكبرى. وكما ذكر الرائد حسين مهدي عبيدي، أحد قادة الشرطة المحلية، «فإن كل عائلة تقريبا (في الضلوعية) كان لها شخص يعمل في الأمن أو الجيش أو في عمل حكومي. فقد كان أمرا عاديا أن ينضم المرء إلى حزب البعث — كان ذلك مثل قاعدة». وبناء على ذلك، كان هؤلاء الشبان، خصوصا العاملين في أجهزة الأمن بالبلاد كانوا يحظون بالاحترام والهيبة من جانب الذين كانوا قد كُلفوا بالتحقق من ولائهم.

قضى إسماعيل نفسه معظم وقته في الجنوب الشيعي، يراقب أفراد الجيش والمدنيين على السواء. وكان يتمتع بمنافع اقتصادية تتناقض في مستواها بشكل صارخ مع الفقر المتنامي لمعظم العراقيين الآخرين، لا سيما بعد عام ١٩٩١. وعلى سبيل المثال عندما تزوج، حصل على قطعة أرض وقرض لبناء منزل، تحول بعد ذلك إلى منحه حين ولد طفله الثاني من بين أطفاله التسعة. وعلاوة على ذلك اشترى الأسمنت من مخزن حكومي بسعر الكلفة. وحصل على سيارة حكومية لأغراض العمل، وكان بإمكانه استعمالها لأغراض شخصية. وحصل على قسائم أغذية زائدة واشترى أجهزة كهربائية من حانوت خاص قاصر على أسر المخابرات، وتباع فيه السلع بأسعار مخفضة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت أسرته الرعاية الصحية المجانية في مستشفي الرشيد العسكري المجهز تجهيزا جيدا في بغداد. وفي عام ٢٠٠٢، حصل على إذن لاصطحاب ابنه للحصول على علاج خاص في الخارج، مما يشكل امتيازا استثنائيا بالغا. ومن وقت لآخر، كان هو وزملاؤه يتلقون «ظروفا» مليئة بأوراق النقد كعلاوات خاصة.

بعد انهيار نظام صدام، طُرد إسماعيل من وظيفته ومزقت منظمته تمزيقا. ولم يعرض عليه أي وسيلة أخرى للعيش سوى بعض الأغذية المقننة البسيطة، وحاول كسب قوته ببيع البنزين في السوق السوداء. كما أن الذين كانوا يخشونه في السابق أصبحوا يعاملونه الآن باحتقار. فأحد الكتبة في بنك كان لديه حساب فيه لعنه «بالكلب» عندما ذهب لسحب أمواله وقال له أن يذهب إلى صدام لطلب أمواله. غير أن ما زاد من حدة مأساته الجديدة هو أنه لم يقدر أن يتصور أن كونه بعثيا، وهو شيء كان فخورا جدا به منذ الصغر، قد أصبح «مرضا من نوع ما». وبدأ يسأل نفسه «هل أن خدمة البلد جريمة من نوع ما؟ ... لقد كنا على رأس النظام. كانت لدينا أحلام ... والآن نحن الخاسرون. ضاعت وظائفنا، ومكانتنا، وضاع الأمن (الاقتصادي) لأسرنا، وضاع استقرارنا. اللعنة على الأميركان. اللعنة عليهم». والأسوأ من ذلك، في ذهنه، كان هناك الشيعة: «إن هؤلاء الأناس ذوي العمامة سيتولون حكم البلاد. ما الذي يعرفونه؟ العراق يحتاج إلى أناس مثلنا».[٦]

وربما أمكن التقليل بعض الشيء من حدة هذا الغضب بين الجنود والضباط لو كانوا وضعوا فورا على جدول رواتب التحالف بعد انهيار نظام صدام، ولكن ذلك لم يحدث. وبدلا من ذلك، أعلن بول بريمر رئيس سلطة التحالف الانتقالية في مايو/أيار ٢٠٠٣ حل الجيش العراقي. ولم يسمح لأي من أفراده بأن يتلقى أي راتب أو معاش تقاعدي، أو بدل إنهاء الخدمة. وهذا ما أدى إلى انتشار الكثير من الإحباط والغضب بين الجنود والضباط النظاميين، على عكس المجندين، الذين كان معظمهم من الشيعة الذين جندوا ضد رغبتهم. وفي يونيو/حزيران، قررت سلطة التحالف الانتقالية في النهاية دفع رواتب وتقديم مدفوعات إنهاء الخدمة، ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة، ونفذت بشكل تنقصه الكفاءة، وهي لذلك لم توقف الاحتجاجات.

لم يتمكن هذا المؤلف من التحقق بدقة من عدد الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لعملية تصفية البعث التي أعلنت في مايو/أيار ٢٠٠٣، ولكن أحمد الجلبي، رئيس هيئة اجتثاث البعث، أشار في أوائل ٢٠٠٤ إلى أن حوالي ٢٨ ٠٠٠ بعثي أقيلوا من وظائف عامة. وقدّر أن عددا مساويا سيقال في المستقبل، مطالبا بالإسراع في تنفيذ هذه العملية من أجل استعادة «الحياة الطبيعية» في العراق. وأعطى متحدث باسم سلطة التحالف الانتقالية أعدادا كلية أقل مما ذكره الجلبي قائلا إن عددا يتراوح فقط بين ١٥٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ شخص سيتم تنحيتهم. والواقع أنه في مقابلة مع كبار مسؤولي الإدارة الأميركية في مايو/أيار، علم هذا المؤلف ان العدد الإجمالي الذي أقيل بالفعل أو مُنع من تولي مناصب عامة وصل إلى حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص، وأن عملية النظر في الطعون كانت سارية على قدم وساق بحلول مارس/آذار ٢٠٠٤. وبالرغم من أن تصفية البعث كان ومازال أمرا ضروريا، فإن هذه العملية بحاجة إلى أن تُنفذ بشكل انتقائي، فأفراد قوات الأمن الذين لم يرتكبوا أعمالا إجرامية ومنعوا من العودة إلى الخدمة يجب أن تقرر لهم معاشات تقاعدية.

وقد لجأ الكثير من البعثيين السابقين — اعتقادا منهم بأنهم فقدوا فرصة التمتع بأي مكانة أو امتياز حكومي، وخشية التعرض للتفرقة من جانب دولة يسيطر عليها الشيعة — لجأوا إلى إنشاء عدد من الجماعات السرية لمحاربة قوات التحالف والترويج للقضية المذهبية السنية. وأطلقت معظم الجماعات على نفسها أسماء علمانية مثل «العودة» أو «الإصلاح»، و «جبهة المقاومة»، و «القيادة العامة لجيش العراق»، و «منظمة التحرير العراقية». وتشمل الجماعات البعثية السابقة «كتائب صلاح الدين» التي تعمل حول مدينة الرمادي، و«كتائب المجاهدين» التي

تعمل بين السكان العرب في محافظة كركوك المختلطة الأعراق، و«فدائيي صدام»، التي اختطفت الصحفي الفرنسي الكسندر جوردانوف واحتفظت به كرهينة في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، وهناك أيضا جماعة تثير الاهتمام البالغ وهي جماعة «حزب البعث العربي الاشتراكي»، التي قدمت التدريب والأسلحة والأموال لكل من الجماعات الوطنية والإسلامية.

وأخيرا، فمن المعتقد على نطاق واسع أن جهاديين أجانب يتسربون إلى العراق، قادمين أساسا من سوريا. ففي أواخر ٢٠٠٤، أفاد القادة الأميركيون أن بعض كبار البعثيين الذين وجدوا ملجأ في سوريا يقدمون المال بنشاط إلى المتمردين في العراق. ومن المعتقد أن أهم هؤلاء الشخصيات هو سبعاوي إبراهيم حسن، الأخ غير الشقيق لصدام، الذي ألقى القبض عليه في فبراير/شباط ٢٠٠٥، واللواء طاهر جليل حبوش، رئيس المخابرات السابق. والواقع أن مثل هؤلاء الأشخاص، وحتى البعثيين من درجات أدني، لن يتخلوا مطلقا عن العنف لأنهم يؤمنون بأنهم ليس لهم أي مستقبل في العراق سوى المحاكمة.

العشائر

ثمة مجموعة من الدوافع المختلفة، والتي تعزز بعضها، للانضمام إلى التمرد، وهى تدور حول المصالح والقيم والتقاليد القبلية، سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية.

ففي الأجزاء العربية السنية من العراق، يوجد المئات من العشائر الصغيرة والمتوسطة الحجم، والبيوتات والأفخاذ، ويوجد حوالي عشرة اتحادات قبلية ضخمة، أكبرها حجما الدليم والشمر. وتمتد الأولى بين بغداد وحدود الأردن وسوريا. والأخرى تقع في الشمال في منطقة «الجزيرة» بين نهري دجلة والفرات. وينتمي إلى كل منها أكثر من مليون عضو. وهناك اتحادات أصغر حجما مثل الجبور، والعزة، والعبيد، والمشاهدة، التي تمتد أساسا على طول نهر دجلة شمالي العاصمة. وهناك قبائل كثيرة لا تشكل جزءا من أي اتحاد. غير أن أهم المكونات القبلية الأعظم أهمية هي الوحدات الأصغر بكثير، وهى «الفخذ» (وهى وحدة قبلية فرعية تضم بضعة آلاف من الأفراد) و«الخمس»، وهى وحدة من خمسة أجيال مسؤولة عن الثأر ودفع الدية. أما القبائل في المناطق الريفية من المناطق الشيعية فهي عادة أصغر حجما وأقل تماسكا. ولأسباب مباشرة وتاريخية معا، بعض القبائل، مثل قبائل الدليم والزوبع والعزة، تشترك في التمرد أكثر من غيرها.

من منظور اقتصادي بحت، عانى الكثير من القبائل العربية السنية في أعقاب الحرب. فبينما استطاع عدد من القبائل في الماضي كسب أموال من خلال عمليات التهريب عبر الحدود على نطاق واسع، صار مثل هذا النشاط محفوفا بالمخاطر والصعوبات بشكل متزايد، مع قيام القوات الأميريكية بوضع إجراءات لوقف جميع التحركات غير القانونية عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض القبائل التي كانت تعّول في السابق على مدفوعات من صدام لقاء «حسن السير والسلوك»، لم تجد مثل هذه الرعاية من سلطة التحالف الانتقالية أو من الحكومة العراقية الانتقالية، التي لم تكن تميل إلى شراء ولائهم بهذا الشكل. وكان العديد من رجال القبائل يعملون بأجر في صفوف حرس الحدود تحت نظام صدام.

كان صدام ينظر أيضا إلى رجال القبائل عموما، ورجال القبائل السنية خصوصا، كرجال يمتازون بدوافع قوية للقتال. فقد اعتقد أن أصولهم العربية تضمن ولاءهم في أي حرب ضد إيران، بينما تضمن خلفيتهم القبلية أنهم لن يديروا ظهورهم للعدو، إذ أنهم ملتزمون بميثاق الشرف العشائري. ونتيجة لذلك، أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ترقى شبان القبائل في سلم القوات المسلحة بسرعة مذهلة، ليشغلوا صفوف المخابرات. وكان ذلك، بالنسبة لهؤلاء الفتية الصغار ذوى التعليم المتواضع بمثابة تحقيق حلم اقتصادي - اجتماعي، وكانوا يدينون بالولاء الشديد للنظام والقائد.[٧] وهكذا فلا يثير الدهشة، كما أفاد صحفي أميركي قضى بعض الوقت في الفلوجة « أن السنة، على النقيض من الشيعة في الجنوب، ازدهرت أوضاعهم بسبب العقود الحكومية والتهريب والرشوة».[٨] وبفقدان فرص العمل هذه، لم تحل عليهم المصاعب الاقتصادية فحسب، بل أيضا فقدان الهيبة والمكانة. فالخدمة في صفوف الجيش أو أجهزة الأمن الداخلي لم يكن مجرد وظيفة للكثير من رجال القبائل، بل كان بمثابة ولع جامح. فتقاليد «المحارب» القبلي قوية جدا في العراق، ويحظى المرء بالاحترام والمكانة الاجتماعية العالية لكونه حارسا أو جنديا.

ومن منظور ثقافي واجتماعي، كان سلوك القوات الأميركية وقوات التحالف نحو العراقيين يفتقر أحيانا إلى الحساسية، واعتبره السكان المحليون سلوكا مهينا. وربما أمكن تفسير انعدام الحساسية هذه بعدم الإلمام باللغة والثقافة المحليتين، والضغط النفسي الناتج عن تعرض حياة المرء للخطر المستمر، وصعوبة التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين. وقد أدى ذلك إلى تدهور حاد في العلاقات بين القوات الأميركية

والسكان المحليين، تلك العلاقات التي كانت أصلا تتسم بالعداء. ولننظر على سبيل المثال إلى الإحساس بالمهانة الذي انتاب الرجال المكبلين بالأصفاد أمام أفراد أسرهم، والذين انبطحوا أرضا تحت أقدام الجنود الأميركيين. ففي التقاليد البدوية، مجرد إقدام شخص على إظهار نعل حذائه يعتبر عملا مهينا، لأنه يوحي رمزيا أن من يفعل ذلك يدوس على الشخص الذي وجه ضده هذا العمل. بل أن يدوس شخص، في سياق معين، على ظل شخص آخر يعتبر إهانة للسبب نفسه. وإضافة إلى ذلك، فبينما تمارس الشرطة في الولايات المتحدة كأمر عادى أسلوب وضع القدم على رأس شخص أو رقبته، فإن مثل هذا العمل يعتبر في العراق جرما خطيرا.

وفي حالات أخرى، قام الجنود الأميركيون من الذكور بإجراء تفتيش ذاتي لنسوة عراقيات، وهذا أيضا يشكل إهانة خطيرة تمس شرف الأسرة («العرض»). وحتى في الجنوب الشيعي، في المزار الكبير، حيث لم يظهر السكان العداء لقوات التحالف في البداية، ارتكب الجنود البريطانيون أخطاء مثل دخول بيوت خاصة بحثا عن أسلحة باستخدام الكلاب، التي ينظر إليها كحيوانات نجسة. ودخلوا أيضا البيوت في مناطق مسالمة نسبيا بدون الالتجاء أولا إلى أساليب دبلوماسية. وكانت النتيجة مواجهة كبرى أدت إلى خسائر بين البريطانيين والعراقيين. وكما أبلغ أحد المتمردين صحفيا في الفلوجة «إن أميركا قامت بغزونا وأهانتنا وهكذا فمن المشروع لنا أن نقاتل. إنه شرفنا وواجبنا».[٩]

وبطبيعة الحال، فإن الحوادث التي اندلعت من جرائها أكبر الأعمال العدائية ضد الاحتلال الذي تتزعمه الولايات المتحدة، كانت الحوادث التي أطلق فيها الجنود الأميركيون النار خطأ على مواطنين من غير المقاتلين، كما حدث في الفلوجة في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. فأثناء رصد مظاهرة جماهيرية، اعتقد جنود أميركيون أن رجالا مسلحين عراقيين يطلقون النار عليهم من أسطح المنازل، وقرروا إطلاق الرصاص فقتلوا ١٦ من المتظاهرين المسالمين وأصابوا العشرات بجراح. وبعد هذه الوفيات والإصابات، تحتم الأعراف القبلية رد الشرف بالثأر. وفي غياب ذلك، فإن أفراد أسرة وعشيرة القتلى والجرحى يتعرضون للاحتقار، وتدني الهيبة الاجتماعية، وأحيانا الاعتداء من أفراد القبائل الأخرى. والوسيلة الوحيدة لتجنب دورة العنف القبلي هذه هي دفع الدية. وقد عرض الجيش الأميركي في النهاية تعويض الأسر على وفياتها وإصاباتها وما لحق ممتلكاتها من أضرار. وبينما أدى دفع الدية إلى تقليل مشاعر الاستياء والغضب، فإنه لم يزلها.

وارتكب الجيش الأميركي خطأ آخر في الرمادي لم يؤد فحسب إلى مقتل أبرياء، بل وضع أيضا نهاية للتعاون المثمر بين الولايات المتحدة وأحد أهم الأسر في اتحاد قبائل الدليم. ففي أبريل/نيسان ٢٠٠٣، دمرت تماما ست قنابل أميركية «ذكية» أحد منازل أسرة الخربيط، ولقي عدد يتراوح بين ١٧ و ٢٢ من أعضاء الأسرة حتفهم على الفور، ومن بينهم نساء وأطفال. واعتقدت القوات الأميركية خطأ أنه إما صدام حسين نفسه أو برزان التكريتي أخيه غير الشقيق، كان موجودا بالمنزل. وقتل أيضا الشيخ مالك الخربيط زعيم الأسرة وأحد كبار شيوخ الدليم. وكانت أسرة الخربيط قد تعاونت مع المسؤولين الأميركيين قبل الحرب، ولكنهم لم يكونوا على استعداد لمواصلة مثل هذا التعاون بعد ذلك الهجوم.[١٠] وسواء انضم أي من المؤيدين القبليين للخربيط أم لا إلى التمرد ردا على ذلك الهجوم، ليس أمرا مؤكدا، ولكن المسؤولين العسكريين الأميركيين لاحظوا بصفة عامة في نهاية ٢٠٠٣ أن بعض المتمردين كانوا يهاجمون قوات التحالف للثأر لدم أقربائهم المراق، سواء قُتل هؤلاء بطريق الخطأ أو في هجمات فدائية سابقة. والواقع أن النجاح الأمريكي في أرض المعركة، بالرغم من أنه ردع بعض المتمردين، قد شجع آخرين على مواصلة التمرد.

وفي حوادث أخرى، تورطت القوات الأميركية في شبكة المكائد السياسية القبلية الداخلية، وأضاعت طريقها ببساطة في هذه الأحراش الغريبة والمذهلة. فقد أفاد نقيب أمريكي، على سبيل المثال، أنه عندما أتت القوات الأميركية للمرة الأولى إلى الفلوجة، حلت بالترحيب في ضيافة الشيخ غازي السامي العبد، زعيم قبيلة البوعيسي، أكبر قبيلة وأكثرها عداء في المنطقة. غير أن الشيخ غازي كان لدية مال ولكن لم يكن لديه نفوذ، بينما كان ابن عمه بركات ينعم بالنفوذ ولكن بدون مال. وفي النهاية، أجبر بركات ابن عمه الثري أن يُموّل جماعة من المقاتلين المعادين للأميركيين. واستجاب الشيخ غازي لهذا الطلب، إذ كان يخشى على ما يبدو أن يُتهم بالجبن أو التعاون مع الأمريكيين. ولكنه مثل أي رجل أعمال ماهر، انتهز أيضا فرصة تدهور الوضع الأمني (الذي كان هو نفسه يسهم فيه الآن) وبدأ في شراء قطع أرض زراعية من الفلاحين بأسعار مخفضة. وبهذه الطريقة، لعب التنافس القبلي الداخلي على الزعامة والجشع دورا في تعبئة القبائل ضد الاحتلال. بل أن صدام نفسه، أثناء اختفائه، حاول تفعيل النظام القبلي للدفاع عن النظام السابق، عندما علم أن القبائل السنية تحس بالمرارة تجاه هذا الواقع الجديد. ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، كتب رسالة إلى زعماء القبائل يحثهم على الجهاد ضد «الغزاة الممقوتين» وضد من تعاونوا معهم.[١١]

كل ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك أمثلة للتعاون السلمي والمثمر بين القوات الأميركية والقبائل العراقية. فعلى سبيل المثال، في منطقة تكريت، توصل بعض شيوخ القبائل بالفعل إلى اتفاقات مع قادة القوات الأميركية. وقد شرح صباح محمود، من قبيلة صدح، أن هذه الجهود التعاونية

مع الولايات المتحدة تنبع من اعتبارات عملية: «فالحقيقة هي أنهم (القوات الأميركية) موجودون هنا على الأرض، والماضي مات. فلنعط الأميركان فرصة لنرى ما سيقومون بإعطائه لنا». أما الشيخ محمود الندا، زعيم قبيلة البوناصر التي ينتمي إليها صدام في العوجة (قرية صدام) طلب من القوات الأميركية أن تفرج عن المسجونين التكريتيين. وتُفيد التقارير بأن هذا الطلب قد تمت تلبيته وأن الرجال (أو بعضهم) قد أطلق سراحهم لقاء التزام شخصي قطعه الشيخ على نفسه بأن ينأى بهم عن إثارة الاضطراب وأن يمنعهم من المشاركة مرة أخرى في أنشطة ضد التحالف. وتبع ذلك مفاوضات مكثفة بين سلطة التحالف الانتقالية والجيش الأميركي من ناحية، وشيوخ القبائل التكريتيين من ناحية أخرى. وقد يفسر ذلك، على الأقل بصورة جزئية، سبب انحسار العنف في بلدة صدام في ربيع عام ٢٠٠٤.

وفي حالات أخرى، احتاجت القبائل إلى آبار ومدارس وعيادات طبية، وفرص عمل، ومياه للشرب، وقنوات ومضخات للري، وتسهيلات الصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات، وكان لدى قوات التحالف الوسيلة لتقديمها بل قامت بالفعل بتقديم معظمها. ولم تُحترم الاتفاقات في كل هذه الحالات، ولكن المصالح العملية لأي قبيلة تُمثل دافعا قويا لتعديل سلوكها السياسي. وهكذا، فإن استغلال النزعة العملية التقليدية للقبائل من أجل تهدئتهم كان أسلوبا ناجحا في بعض الحالات.

وبينما ارتكبت أخطاء في جميع أنحاء المثلث السني، لا سيما أثناء المراحل المبكرة للاحتلال، بذل قادة القوات الأميركية جهودا ضخمة أيضا للتعامل بشكل إيجابي مع قضايا المجتمع القبلي المعقدة. فتحت قيادة اللواء تشارلز هـ. سواناك جونيور، سعت الفرقة ٨٢ المحمولة جوا في محافظة الأنبار المتوترة إلى كسب القلوب والعقول من خلال تلبية الاحتياجات الاقتصادية والسياسية المحددة للقبائل. وحسب تقدير اللواء سواناك، فإن ما نسبته واحد في المائة فقط من السكان كان مهتما بشن هجمات على قوات التحالف. أما معظم الـ ٩٩ في المائة من العراقيين الآخرين فقد التزموا الحياد، إذ كانوا إما مؤيدين محتملين للتحالف أو للتمرد. ولذلك، ومن أجل كسب ثقة السكان، بذلت الفرقة ٨٢ المحمولة جوا جهدا خارقا عند قيامها بعمليات عسكرية لاستهداف المتمردين بدقة متناهية، بغية تجنب أي وفيات أو إصابات غير ضرورية بين المدنيين. ولكن هذا الجهد للأسف لم ينجح إلا جزئيا، ووقعت بالفعل بعض الأخطاء المأساوية.

وفي محاولة لإزالة المشاعر السلبية، قامت الفرقة بإنشاء برنامج للأشغال العامة ساعد على تنشيط الاقتصاد وتشغيل العراقيين — لاسيما الشبان — حتى يتمكنوا من إعاشة أسرهم والامتناع في النهاية عن مهاجمة القوات الأميركية. وكان من بين المبادرات الإضافية الرامية إلى وقف الأنشطة المعادية في الأنبار تشغيل زهاء ٢٠٠ ٢ من أفراد شرطة الحدود العراقيين العاملين في المنطقة الخاضعة لمسؤولية الفرقة ٨٢ المحمولة جوا. وقد كلف هؤلاء بحراسة الحدود الغربية وإدارة نقاط العبور. وهكذا، مثلا، فإن إجراءات دخول الحجاج العائدين إلى العراق من المملكة العربية السعودية بعد أداء فريضة الحج، والبالغ عددهم ٤٠٠٠٠، أنهيت على يد شرطة الحدود هذه، مع بعض المعونة الأميركية على ما يبدو. وبناء على اقتراح أحد شيوخ القبائل، تشكلت معظم قوة حرس الحدود من أفراد العشائر البدو، الذين باستطاعتهم شق طريقهم في الصحراء ليلا وقضاء فترات طويلة من الوقت فيها. وكونت الفرقة أيضا سبع كتائب للدفاع المدني العراقي، بالرغم من أن معظمها لم يُظهر فاعلية في المواجهات العاصفة مع المتمردين خلال شهري أبريل/نيسان - مايو/أيار ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، أنفقت الفرقة ٨٢ المحمولة جوا ٤١ مليون دولار أميركي لخلق فرص العمل، وأنشأت مكتبا للمحاربين القدامى، وبدأت برنامجا لتحسين الأوضاع المدنية. وخلال شهر رمضان، قدمت الفرقة أموالا إلى العراقيين لترميم حوالي ٢٣٠ مسجدا ولتنظيف المدن في محافظة الأنبار. وكان إعادة فتح وتجهيز العيادات التي تعرضت للنهب من الأولويات العالية أيضا. كما شجعت الفرقة العراقيين على إدارة الشؤون المدنية للمحافظة، وإنشاء مجلس لها عن طريق المؤتمر العام. وكان المجلس السابق مكونا كله تقريبا من شيوخ القبائل، وكان بعضهم لا يتمتع بأي شعبية على ما يبدو. أما المجلس الجديد فقد تكوّن من ١٤ عضوا، وكان ثمانية منهم فقط من شيوخ القبائل وأكثرية الباقي من صفوف المهنيين القياديين. ويجتمع المجلس مع المسؤولين العسكريين مرة كل شهر لتنسيق نشاطه. وكانت نتيجة هذه المبادرات أن الفرقة بحلول مارس/آذار ٢٠٠٤، كانت تتلقى في المتوسط ثلاثمائة معلومة أسبوعيا بخصوص أنشطة المتمردين، بالمقارنة إلى عشرين في الأسبوع في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٣. [١٢]

ولم تكن هذه الجهود مقصورة على الفرقة ٨٢ المحمولة جوا. فمنذ اللحظة التي وصل فيها اللواء دافيد بتريوس، قائد الفرقة ١٠١ المحمولة جوا إلى شمال العراق، نظم اتصالات مع القبائل وشيوخها في الموصل (بالإضافة إلى قطاعات أخرى من السكان) مما ترتب عليه نتائج طيبة. وبالمقارنة مع المدن العربية السنية، فقد أمكن تهدئة الأوضاع في هذه المدينة. وأنشأ قائد الفرقة مجلسا تمثيليا للمدينة وشرع في تنفيذ عدد كبير من المشاريع بالتشاور مع المجلس ومع قادة المجتمع الآخرين. وقد ساعد فتح الحدود للتجارة مع سوريا، المدينة والقبائل

المجاورة. وواصل خلفاؤه نفس السياسة، ومع ذلك، أصبحت الموصل منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ ساحة للنشاط الإرهابي المكثف مرة ثانية. وكانت هذه الاعتداءات مرتبطة إلى حد كبير بالهجوم الأميركي على الفلوجة. وهكذا، فإن معظم ضباط شرطة الموصل وغيرهم من أفراد وحدات الأمن تخلوا عن مهامهم خوفا على حياتهم. والواقع أن الهبوط الحاد لعدد القوات الأميركية هناك ربما أسهم هو الآخر في تدهور الأوضاع على هذا النحو.

وأخيرا، فإن إساءة معاملة السجناء العراقيين في سجن أبو غريب لم يسهل الأمور هو الآخر على القوات الأميركية. فالتغطية الإعلامية الضخمة لهذه الفضيحة في العراق وفي العالم العربي زادت الطين بلة وكثفت من الشعور بالمهانة الجماعية لدى العراقيين والعرب على أيدي الأجانب. وحتى لو أن الجهود المبذولة لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين غير المقاتلين قد صادفها النجاح التام، فإن هذا لم يكن ليمنع مشاعر الاستياء العميق بين القبائل العربية السنية. فالحرب حرمتهم من التمتع بوضع مميز نسبيا. ولم تفعل الإصابات غير المقصودة ووقائع الإهانة شيئا سوى تأجيج المشاعر السلبية التي كانت قائمة في السابق.

الإسلاميون: المعتدلون والراديكاليون

ومما لا يقل أهمية عن الدوافع العلمانية والقبلية بين المتمردين هو ما يحرك الكثير من الشبان نحو التمرد وهو ما يعتبرونه التعاليم الإسلامية. فمن أين يأتي هؤلاء الشبان العراقيون الإسلاميون؟

الوضع العام

قدم عياش القبيسي، أحد ممثلي هيئة العلماء المسلمين في مقابلة في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، شرحا لأسباب التجاءعدد كبير من الشبان العراقيين إلى الإسلام خلال العقد الأخير من حكم البعث. وحسب قوله، خلال سنوات الحظر الدولي، فإن الشبان «تربوا في المسجد» ، و«احتضنهم المسجد». وطبقا للقبيسي، بالرغم من النظام البعثي القمعي، كان هناك بعض المنظمات الإسلامية السرية في الطائفة السنية.[١٣] وليس هناك على ما يبدو ما يؤكد صحة هذا الادعاء، ولكن ليس هناك من شك في أن المساجد عملت بالفعل كمراكز اتصال للشبان ذوي النزعات الدينية المهتمين بأكثر من مجرد أداء صلاة الجمعة في المسجد. فقد كانت المساجد المؤسسة الوحيدة، بجانب القبائل، التي تتمتع بالحصانة النسبية من النظام ومن سيطرة الحزب. وهكذا، أصبحت المساجد المكان الطبيعي للباحثين عن بديل لحزب البعث لقضاء أوقات فراغهم.

في أثناء العقد الأخير من حكم البعث، كان موقف النظام من التوجه نحو التدين الإسلامي متذبذبا بدرجة عميقة. فبالرغم من أن حزب البعث كان يصف نفسه منذ زمن طويل كمنظمة اشتراكية علمانية تؤمن بالقومية العربية، بدأت وسائل الأعلام، وكذلك النظام التعليمي، في إطار «الحملة الإيمانية» التي شُنت في عام ١٩٩٣، بدأت تركز بشدة على الهوية الإسلامية للبلاد. وشجع النظام بنشاط مظاهر التقوى وبذل جهدا عظيما لإظهار تمسكه بأهداب الدين. وكان التحول الجذري لنظام علماني نسبيا ناتجا عن تطورين: أولا، فقدان حزب البعث لقدر كبير من الثقة في أيديولوجيته الخاصة، وثانيا، شعور الحزب والنظام بأن روح عصر جديد تملأ الآفاق، وهى الإسلام. وكان صدام يعلم أن قطاعات عريضة من عامة العراقيين «تعود» إلى الدين. ونتيجة لذلك، قرر أن يسير مع التيار، حتى أنه ذهب إلى حد إنشاء شكل بعثي للإسلام من أجل استعادة بعض التأييد الشعبي المفقود. وفي النهاية، أدى ذلك إلى تعزيز أنواع من التوجهات الإسلامية في العراق، التي كان البعض منها مختلفا تماما عن مقصده الأصلي.

ومثلما كان الحال في الماضي، اعتُبر أي توجه إسلامي مستقل ومنفصل عن جهود الدولة تهديداً، سواء كان بين السنة أو الشيعة. وكان يعني ذلك في المناطق الشيعية، ممارسة أعمال البطش القاسية والاغتيال من آن لآخر لرجال الدين الذين يتمتعون بشعبية كبيرة والذين كان ينظر إليهم على أنهم مصدر للتهديد. أما في المناطق السنية، فإن الزعماء الدينيين الذين يتجاوزون خطا غير مرئي في وعظهم كانوا يتعرضون غالبا للتحقيق والسجن لفترات قصيرة. ومع ذلك، كان يُسمح لرجال الدين السنيين هؤلاء بقدر من حرية التعبير أكبر بكثير من أي وقت في الماضي. وإضافة إلى ذلك، تحول العديد من الشبان الذين أدركوا أن الحزب الحاكم قد فقد تماسكه الأيديولوجي عن أفكار الحزب الأصلية إلى اعتناق مجموعة جديدة من المعتقدات.

وبحلول أواخر الثمانينات، أصبح من الواضح أن القومية العربية العلمانية المنصهرة مع الأفكار الاشتراكية لم تعد مصدر إلهام لدى بعض الناشطين من أعضاء حزب البعث. فقد اعتنق الكثير من الشباب العرب السنة أيديولوجية بديلة، وهي الإسلام الأصولي القائم أساسا على فكر الإخوان المسلمين في مصر. بل إن أقلية اتجهت نحو تفسير الإسلام طبقا للسلفيين الأكثر تطرفا، وحتى طبقا للوهابيين. وكان النظام مترددا في قمع هذه الاتجاهات بعنف حتى عندما تعلق الأمر بالوهابيين، لسبب بسيط وهو أن الوهابيين العراقيين كانوا مناهضين للسعودية، وعلى غرار المعارضة الإسلامية الراديكالية المتشددة في المملكة العربية السعودية، كانوا هم أيضا ينظرون إلى النظام السعودي على أنه انحرف عن قناعاته الوهابية الأصلية عندما وقع في براثن التأثيرات الثقافية الغربية وتحالف مع الولايات المتحدة الإمبريالية المسيحية. وقد خدم هذا الاتجاه المعادي للسعودية الأغراض السياسية للنظام العراقي. ومع ذلك، فإن التحول الإسلامي الرئيسي بين الجيل الجديد كان أكثر اعتدالا.

الإلهام الأيديولوجي

إن أحد المفكرين الإسلاميين الأكثر شعبية هو محمد أحمد الراشد، عضو الإخوان المسلمين العراقيين. وهو كاتب له مؤلفات كثيرة ويمشي على خط رفيع بين الدعوة إلى نبذ العنف ومناصرة العنف، وكانت كتبه محظورة من النشر في العراق تحت نظام صدام، ولكن سُمح بنشرها في مصر، ومنها وصلت كتبه إلى بغداد عبر الأردن في معظم الأحوال، وكانت مصدر إلهام لكثيرين. فبالنسبة للشبان العراقيين من العرب السنة، لم يكن الحض على اندلاع ثورة عنيفة تطيح بنظام البعث الذي يسيطر عليه العرب السنة خيارا معقولا. وكان ذلك صحيحا لسببين واضحين: أولا، كان النظام البعثي باسطا سلطته بشكل قوي ونجح في إشاعة الخوف بين جميع قطاعات المجتمع، حتى أن الثورة العنيفة كانت أمرا لا يمكن التفكير فيه تقريبا، وثانيا، وحتى إذا كتب لمثل هذه الثورة النجاح، فإن الإطاحة بالنظام البعثي كانت أمرا بالغ الخطورة، لأن ذلك سيمهد السبيل فورا للهيمنة الشيعية، محطما السطوة السنية. وكان النظام قد صادف صعوبات ضخمة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ في قمع الثورة الشيعية بينما كانت الطائفة السنية متحدة، ولاشك أن قمع ثورة أخرى كهذه في وقت كانت الطائفة السنية فيه مقسمة سيكون من ضرب المستحيل. وعلاوة على ذلك، كان بعض الشبان من الإسلاميين العرب السنة، أبناء مسؤولي البعث وحتى أبناء ضباط الأمن.

ولكن كيف تنتشر الكلمة؟ يشرح الراشد أن أهم عامل لإحداث التغيير الإسلامي في المجتمع ليست النصوص المكتوبة، بل اللمسة الإنسانية. فهو يرى أن القانون الإسلامي لا يمكن بنفسه أن يغير المجتمع إلا إذا ساد اقتناع عميق في قلوب الناس.[١٤] ويستطرد قائلا إن الاستجابة الأولية للمسلمين الحقيقيين هي: نشر الدعوة بصورة سلمية إذ يشرعون في أنشطة تنظيمية وتربوية لتوسيع صفوف المسلمين الحقيقيين وتعميق ثقافتهم وقناعتهم الإسلامية. غير أنه حين يصف طابع معظم الدول الحالية في العالم الإسلامي «بالجاهلية» — أي العودة إلى حالة العرب الوثنيين قبل الإسلام — فإنه لا ينكر فحسب الشرعية على الحكومات الراهنة، بل يتهمها ضمنا بالردّة. وطبقا للأعراف الإسلامية، فإن المرتدين يستحقون القتل. وذلك غير مذكور صراحة في النص، لأنه سيعني مواجهة فورية وفتاكة مع جميع الأنظمة الحاكمة في العالم العربي. ومع هذا، فإن أي شخص حصل على تعليم إسلامي أساسي يفهم ما ينطوي عليه ذلك من معاني. وبشكل مباشر أكثر، يكتب الراشد: «سنصارع أحزاب الإلحاد اليوم وحكومات الكفر بأعمالنا (التنظيمية والتعليمية) قبل أن نقاتلهم ... بسلاحنا».[١٥]

ثم في فصل مخصص للجهاد، كان الراشد واضحا جدا عندما قال إن الجهاد هو سبيل المسلم الحق. ولم يكن يتحدث عن المفهوم الصوفي «لجهاد النفس»، الذي يهدف إلى الارتقاء بشخصية المرء، بل يوضح أن ما يعنيه هو الجهاد بالسيف. وطبقا له، فإن أسمى مراتب الجهاد في الإسلام وأعلاها أن «يقاتل المسلم برغبة وإقبال وحب للبذل متمنيا الموت في سبيل الله، ملتذا به، ومستعجلا له». وفي محاولة منه لوصف المقاتل المجاهد المثالي الذي وصفه النبي «بالجاهد المجاهد»، يشير الراشد إلى أن هذا الشخص هو رجل خرج ... منجذبا للصراع سواء إنكارا على (الحاكم) الظالم، أم قتالا في ساحة معركة مع الكفار». ويستطرد الراشد مستشهدا بالنبي: «والذي نفسي بيده لوددت أني أقتل في سبيل الله، ثم أحيا، ثم أقتل، ثم أحيا ثم أقتل، ثم أحيا ثم أقتل».[١٦]

غير أن الراشد يحذر قراءه من ناحية أخرى بألا يندفعوا فورا إلى الموت، قائلا إن المجاهد يجب أن يكون عقلانيا وحذرا. ويستشهد بحسن البنا إذ يكتب: «ومن صبر معي حتى تنمو البذرة ... فأجره في ذلك على الله».[١٧] ويشير الراشد إلى أن الدعاة السابقين للحكم الإسلامي ارتكبوا خطأ عندما هددوا الحكام في الوقت الذي لم يكن لديهم فيه سوى قاعدة قوة ضعيفة. ونتيجة لذلك، استطاع الحكام قمعهم وقمع رسالتهم بسهولة. ويقول الراشد: «أن تسير الدعوة في مرحلية موزونة».[١٨] ويشير الراشد في كتاباته إلى أن الشباب العراقي يعاني من التخبط، لميلهم إلى خلط القومية العربية العلمانية مع الإسلام. ونتيجة لذلك، فإن إسلامهم ضعيف، غير أنهم ليسوا ميالين نحو الإلحاد.

سمحت كتب الراشد للشباب العراقي أن يظل غير نشط سياسيا في نظام كان يهدد حياتهم إذا تجاوزوا خطا معينا، وزودتهم هذه الكتب بشعور من القيمة والرسالة. وكذلك حددت كلماته أهدافا قصيرة الأجل يمكنهم تحقيقها وفقا لتقديرهم الخاص، بدون مخاطرة بالغة. ولكن في الوقت الراهن، ومنذ إزالة نظام البعث، تضخم النشاط الإسلامي القانوني في الجنوب الشيعي والوسط السني بشكل غير مسبوق في تاريخ العراق، فقد صار الميدان مفتوحا أمام الفكر الإسلامي الراديكالي الذي كان يعمل في الخفاء سابقا، لكي تتردد أصداؤه بقوة وعلانية الآن. كما أن الإسلاميين من الشباب العرب السنة أمكنهم بسهولة أن يفسروا ما قرأوه في أعمال الراشد وغيره على أنها تحثهم على أن يهبوا إلى الجهاد التام. ومع زوال صدام، قل الخطر كثيرا، وأصبحت المكافأة مغرية ألا وهي عودة الطائفة العربية السنية إلى الهيمنة تحت راية الإسلام.

بينما كانت قراءة هذه الكتب الإسلامية الأدبية أمرا شائعا بين الشبان الإسلاميين من ذوي التوجهات الفكرية، فإن الكثيرين غيرهم الذين أقبلوا على الإسلام وقضوا وقتا طويلا في المساجد كانوا أقل تعليما وأقل ميلا إلى البحث الأدبي. ولكن كانت لديهم أيضاً مصادر إلهام ديني خارجية. فقد استمع هؤلاء الشباب إلى شرائط الفيديو والكاسيت الآتية عبر الحدود. وبوجه خاص، وردت إشارات متكررة في المقابلات التي أجريت مع المقاتلين الإسلاميين من الشباب العراقي، إلى رجال الدين الإسلاميين المشهورين في سوريا والأردن. وقد تحول تسرب هذه الأشرطة بأعداد قليلة قبل الحرب إلى طوفان بعد الحرب، وهي الآن متوافرة للشراء في السوق بدون أي خطر. والذين لم يكن لديهم نقوداً لشرائها كانوا يستأجروها لقاء رسم زهيد ويشاهدوها أو يستمعوا إليها في جماعات صغيرة. والواقع في هذا الصدد أن الإسلاميين العراقيين خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ساروا على خطى الإسلاميين الإيرانيين في الفترة التي سبقت الثورة الإيرانية، الذين أقبلوا على الاستماع لتسجيلات الخميني، عندما كان حينئذ منفيا في فرنسا.

وبينما تمكن السنيون بالتأكيد من زيادة حرياتهم الدينية اليوم، ما زال هناك سؤال واحد وهو: لماذا الإقبال على المسجد وليس أي مكان آخر؟ والإجابة على ذلك بسيطة، فتحت النظام البعثي كانت كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية غير البعثية وخلايا المجتمع المدني باستثناء المسجد قد تعرضت للإزالة، ولم يكن للقبائل مطلقا أي أماكن فسيحة ومؤسسية للتجمع الجماهيري بحيث يمكن أن تنافس المساجد. والآن مع اختفاء مراكز الحزب، فإن الناس الذين يتطلعون إلى الإرشاد والهوية في هذه البيئة المحيرة بعد سقوط البعث، اكتشفوا أنها ليست في هذه الكتب والتسجيلات فحسب، بل في المساجد أيضا. ويقدم الأئمة والخطباء هذا الإرشاد بحرية وبحماس شديد، ذلك أن الوضع الجديد في العراق رفع مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسي إلى مستويات عالية بدون حدود.

الإسلاميون: السلفيون الراديكاليون المتشددون والوهابيون

إن أكثر المتعصبين الإسلاميين تشددا هم السلفيون، أو كما يعلنون عن أنفسهم «الذين يتبعون خطى المسلمين الأوائل». ويتأثر السلفيون بعمق بأكثر التفسيرات تطرفا للإسلام كما يقدمها سيد قطب، زعيم الإخوان المسلمين الذي شنقه جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٦. فقد كانوا ينظرون إلى النظام البعثي العلماني على أنه عودة إلى الجاهلية، أي الحقبة السابقة للإسلام من البربرية والوثنية، وكانوا يعتقدون، مثل سيد قطب، أن من واجبهم استخدام العنف لإزالة مثل هذا النظام العلماني من السلطة. وبعض هؤلاء السلفيين هم أيضا وهابيون، يتبعون التعاليم المتزمتة للعقائدي العربي محمد بن عبد الوهاب الذي عاش في القرن الثامن عشر. ومثلهم مثل السلفيين، فهم يتهمون جميع النظم العربية بأنها تتودد كثيرا للغرب وتستعير منه قدرا مفرطا من العناصر الثقافية. ولأنها نظم كافرة، فهي تستحق أن تُدمر. ويعترض الوهابيون بشدة أيضا على الإسلام الصوفي. وبينما لا يعتبر كل السلفيين مناهضين للشيعة أيديولوجيا، فإن جميع الوهابيين هم كذلك، لأنهم ينظرون إلى الشيعة كعبدة أصنام. ومن بين الحركات التي لعب السلفيون والوهابيون دورا رئيسيا فيها هناك تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، وهي جماعة يتزعمها أبو مصعب الزرقاوي، وجيش أنصار السنة، والجماعة السلفية المجاهدة، وأنصار الإسلام، وهي منظمة كردية أساسا، والراية السوداء، وكتائب الفاروق.

وبينما يرى الكثير من المتمردين القبليين من الشبان أنفسهم كوطنيين ومسلمين أتقياء في الغالب، ولذا فمن المرجح أن ينتقلوا بحرية بين الهويات والتجمعات الثلاثة المذكورة أعلاه، فإن هوية الإسلاميين الراديكاليين ونظرتهم إلى العالم هما أكثر ثباتا وتزمتا. وهكذا، فبينما يحتمل أن يلقي العديد من المتمردين أسلحتهم ويندمجوا في نظام الدولة الجديد، فإن هذا لا ينطبق على السلفيين والوهابيين، ذلك أن الخيارات الوحيدة أمامهم هي النصر والموت والسجن ومواصلة الكفاح المسلح.

وبالرغم من حملة التديّن التي بدأها صدام، فإن انتقاد السلفيين لنظامه البعثي ظل قويا حتى يوم إزالته من السلطة. وينظر السلفيون إلى البعثيين على أنهم غير مؤمنين. غير أن اعتراضهم على النظام الجديد في العراق اعتراض عميق لدرجة أنهم ينظرون الآن إلى التعاون مع البعثيين السابقين وكأنه أمر مشروع. وهم، مثل أسامة بن لادن، إلى حد كبير يمقتون الوجود المسيحي في الوطن الإسلامي. وينظرون إلى القيم «الانحلالية» الغربية، والدعم الغربي لإسرائيل، والديمقراطية في العراق التي سترفع من مقام الطائفة الشيعية، ينظرون إليها كلها باعتبارها تهديدات. وبالرغم من أن مجموعة كبيرة داخل المعسكر السلفي - الوهابي تتكون من الإسلاميين العرب غير العراقيين الذين يجولون العالم بحثا عن الجهاد، فإن المواطنين العراقيين يشكلون الأغلبية.

ويمكن أن نسوق مثالا عراقيا ارتقى في صفوف حركة الزرقاوي إلى منصب قيادي، وذلك لتصوير التحدي الذي يمثله السلفيون للعراق الجديد.[١٩] وهو عمر حسين حديد، كهربائي عراقي في الثلاثينات من العمر أثارت حميته الدينية الشك بين عملاء صدام حسين قبل وقت طويل من غزو القوات الأميركية للعراق، وينظر إليه الكثيرون ممن حاربوا الأميركيين في الفلوجة باعتباره الزعيم الرئيسي بين المقاتلين المحليين. فقد ذكر مفتي من أعضاء مجلس مسؤول عن توجيه المتمردين في الفلوجة، ويقيم الآن متخفيا في العراق، «إن عمر كان القائد داخل الفلوجة. وحتى أبو مصعب (الزرقاوي) لم يكن بمقدوره أن يرفض طلبا له. ولو لم يحظ أبو مصعب بتأييد عمر، فلم يكن ليسمح له بأن يبقى في الفلوجة».

منذ نعومة أظافره، كان حديد معروفا كسلفي بارز حتى في الفلوجة المحافظة، المعروفة بأنها «مدينة المائة مسجد» في العراق. وقبل وقت طويل من تحوله إلى استهداف القوات الأميركية، وجه حديد بعض الضربات إلى نظام صدام، وهو شيء غير عادي جدا بين العرب السنة. وفي سن المراهقة، كان يفتعل الشجار «وأثار قلق الناس»، كما لاحظ عمه أبو محمد حديد، الذي يعيش على أراضي الأسرة العشائرية في ضواحي الفلوجة. وكان أول عمل له ضد القانون إطلاق الرصاص على شرطي وإصابته في قدمه، وكانت هذه فضيحة جرت تسويتها في المحاكم القبلية بأن دفعت أسرة حديد تعويضا للشرطي. وفي أوائل التسعينات، كان حديد متحمسا لتحول النظام إلى الإسلام، وقام هو وصديق له أكبر سنا بحملة ضد مظاهر «الخطايا» التي كانوا يرونها في مدينتهم، الفلوجة، وهددوا أصحاب صالونات التجميل وحوانيت الموسيقى. وفي منتصف التسعينات، أدخل حديد الرعب في قلوب أهل المدينة عندما فجر قنبلة في دار العرض السينمائي الوحيدة في الفلوجة. وكان من علامات العصر الجديد أن النظام البعثي تساهل أمام هذا العمل، ولم تفتح دار العرض أبوابها مرة أخرى. وفي النهاية، هاجمت قوات الأمن التابعة لحزب البعث منزل صديقه وقتلوه. وقرر حديد، الذي كان في العشرينات من عمره أن يثأر لمقتله. وقد ذكر أحد ضباط الشرطة السابقين في الفلوجة الذي اشترك في الهجوم على منزل صديقه أن «ذلك اليوم شكل بذور كل شيء يحدث لعمر في الوقت الراهن».

تزعم التقارير أن حديد ساعد في قتل أحد كبار مسؤولي حزب البعث في الفلوجة ثم اختفى. وحاكمته الحكومة العراقية غيابيا وأصدرت حكما عليه بالموت شنقا. وعاد حديد إلى الفلوجة بعد سقوط نظام صدام، وفتح كشكا للأعمال الكهربائية في سوق المدينة، واستأنف حياة التديّن. وعندما قرر رجال الفلوجة حمل السلاح ضد القوات الأميركية، بادر حديد فورا إلى تجميع جيش صغير. وبدأوا بصورة متواضعة في إطلاق القنابل الصاروخية على قوافل القوات الأميركية، وتطوير قنابلهم البدائية المصنوعة يدويا، ولكنهم اكتسبوا مكانة بطولية بعد أن أوقفت القوات الأمريكية جهودها لاحتلال الفلوجة في أبريل/نيسان ٢٠٠٤. وأصبح حديد بطلا محليا، إذ ظهر اسمه مكتوبا بالطلاء على الجدران، وتوافد المتطوعون للانضمام إلى القتال. وفي ذلك الوقت، تودد حديد إلى الزرقاوي، وتولى قيادة كتيبة متفرعة من جماعة التوحيد والجهاد مكونة من حوالي ١ ٥٠٠ رجل تحت اسم كتيبة الرايات السوداء. ووقف في حماية الزرقاوي مانعا المواطنين من إقصائه أو تسليمه مقابل المكافأة التي عرضها المسؤولون الأميركيون لتسليمه وتبلغ قيمتها ٢٥ مليون دولار. وبالرغم من أن آراء حديد الدينية كانت أكثر تطرفا من آراء معظم سكان الفلوجة، فالمهم بالنسبة لهم أنه كان من قبيلة البو محامدة المحلية وأنه ابن المدينة. وعلاوة على ذلك، كان يعتبر محاربا من أجل الحرية ضد الغزاة المسيحيين، وربما الأهم، أنه كان مدافعا عن المصالح السنية ضد ما اعتبروه التعدي الشيعي والكردي.

بعد القرار الأميركي في أبريل/نيسان بوقف الهجمات في الفلوجة، قرر حديد وقادة آخرون تشكيل جبهة متحدة لحكم المدينة، وترتب على ذلك إنشاء مجلس المجاهدين الشورى، المكون من ١٨ عضوا من الإسلاميين والوطنيين والبعثيين السابقين. وكلفت كل خلية بحماية منطقة معينة، وتولى حديد السيطرة على حي الجولان، وهو الحي المعروف في الفلوجة بأنه يأوي المتمردين الأكثر تشددا والإرهابيين، ومعظمهم من غير العراقيين. وبالرغم من ارتباطه بالزرقاوي، الذي شنت حركته حملة من قطع الرؤوس والتفجيرات الواسعة النطاق ضد المدنيين العراقيين، فإن أهالي الفلوجة لم يستطيعوا أن يقروا لأنفسهم، ناهيك عن الاعتراف للآخرين، بأن حديد يتساوى في السوء مع الزرقاوي، الذي أدت فظائعه إلى انقلاب الكثير من الناس عليه. ولقد ذكر أحد أبناء عم حديد: «سألت عمر مرة كيف استطاع أن

يحتفظ بتماسكه وهو يذبح أنسانا آخر. فضحك وأقسم أنه لم يقطع رأس أي رهينة هو بنفسه. وقال أنه اختار رجالا ليس لهم قلوب لتنفيذ عملية القتل الفعلي. وقال إنها معركة، ولذا فإن كل شيء مباح.»

التزم المعجبون بحديد السكوت التام عما ترتكبه منظمته من إرهاب فتّاك ضد الشيعة. والجدير بالذكر أن الزرقاوي في رسالة إلى أسامة بن لادن، تم اعتراضها في ٢٠٠٣، أشار إلى خطته لقتل الشيعيين لإحداث مواجهة بين الشيعة والسنة. وبعد ذلك بقليل في مارس/آذار ٢٠٠٤، ذبح مئات الحجاج من الشيعة يوم عاشوراء في كربلاء وفي ضاحية الكاظمية ببغداد. ومن المعتقد، حتى بين أوساط قبيلته، أن حديد كان مسؤولا عن القتل الوحشي والتشويه في الفلوجة ضد ستة سائقين من الشيعة المنتمين لعشيرة الجنابي التابعة لاتحاد قبائل الربيعة. وعندما تردد الزعماء الدينيون من الشيعة في معالجة الموقف، تولى النظام القبلي المهمة بدلا منهم. وهددت الربيعة بالثأر لدم أبناء عشيرتهم المراق.[٢٠] والواقع أن النظام البعثي تسامح، ولو بصعوبة جمة، مع السلفيين والوهابيين العراقيين، لأن القيام بعمل كاسح لإخمادهم كان سيؤدي إلى نشوب عداءات قبلية ويضعف قاعدة القوة التي يستند إليها النظام.

بعد سقوط الفلوجة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، لاذ حديد بالفرار، معلنا عن هويته، إذ كان يود أن يصنع لنفسه اسما لا يقل شهرة عن اسم رئيسه الزرقاوي. ففي منتصف ديسمبر/كانون الأول، خطفت منظمته أحد مراسلي جريدة «الشرق الأوسط» التي تُمولها السعودية، في بغداد وطلبت أن تنشر الجريدة مقالا متعاطفا مع حديد. وهددت بنسف مقر الجريدة إن لم تفعل الجريدة ذلك. وردت «الشرق الأوسط» بأن سحبت فريقها تماما من العراق.

لا توجد على الإطلاق وسيلة لإثناء السلفيين عن الاستمرار في أنشطتهم الإرهابية. ولكي تتمكن أي حكومة عراقية مستقبلا من استمالتهم، فإنها ستحتاج إلى أن تكون معادية بشراسة للولايات المتحدة وموالية إلى أبعد الحدود لإسلام من طراز إسلام الطالبان. ولكنه في حالة السلفيين ذوي الجذور القبلية مثل حديد، فإن قبائلهم قد تلعب دورا في احتواء الضرر الذي بمقدورهم إحداثه. وقد حدث بالفعل أن بعض القبائل التي استاءت من حملة القتل والفوضى التي شنها المتطرفون هددت عشائر الجناة بالثأر. وربما سارعت هذه القبائل الأخيرة إلى إعادة التفكير في الحماية التي توفرها لأفرادها المتورطين في أعمال القتل والنهب.

المتمردون: أقاصيص ثلاث

بينما تمثل النزعات البعثية/الصدامية والقبلية والإسلامية، في مجموعها، حوافز مبنية على الهوية للتمرد العربي السني في عراق اليوم، نرى أن التعاون العسكري التكتيكي فيما بين الفئات الثلاث منتشر على نطاق واسع، وكما ذكرنا آنفاً، يمكن لأي متمرد غير سلفي أن يعبر عن انتمائه إلى واحدة أو أثنين من هذه النزعات الثلاث أو كلها معا. ويمكن لبعض دراسات الحالة الموجزة للتمرد في العراق أن تساعد على تصوير هذه النقطة، وتُعبر تماما عن الخليط المعقد للدوافع التي تحرك المتمردين العراقيين.

الإسلامي المفكر

يقدم أحمد حسن إبراهيم، الذي قُتل وهو يحارب القوات الأميركية، نموذجا تقليديا إلى حد كبير لمحارب إسلامي شاب. كان طالبا في كلية الهندسة، ومتزوجا ويملك منزله. وكان والده تاجرا من الطبقة المتوسطة العليا وازدهر حاله تحت نظام البعث. وفي أواخر عام ٢٠٠١، أثناء دراسته الجامعية، أصبح أحمد متدينا بشكل متزايد. وبينما كانت الأسرة تصلي عادة في المنزل، كان يذهب هو إلى المسجد. وأنكب على قراءة القرآن بولع شديد، وصام يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، شارحا لأسرته أنه يحاول بذلك تجنب الغواية. وكان يلعن عمه للاستماع إلى الأغاني في التلفزيون، بالرغم من أن عمه كان متدينا هو الآخر. (رفض أحمد للموسيقى ينم عن ميله نحو المذهب الوهابي). كما أنه كان يمقت صدام حسين. وخشيت الأسرة أن ذلك قد يوقعه في مشاكل مع السلطات، ولكنه كان على خلاف حديد، ابن الفلوجة، حذرا في تصرفاته ولم ينتقد النظام علانية. وخلال الحرب، انضم أحمد في البداية إلى جماعة محلية كانت مهمتها حماية الممتلكات من السطو والنهب، ولكنه حوّل جام غضبه في النهاية إلى الأميركيين. ويقول أحد رجال الدين في مسجد «الشهيد بشار قلندار» المحلي: «إن المسلم لا يقبل أن يحكمه أجنبي أو غير مؤمن.» وحتى بعد موته، عبّرت أمه عن شعورها بالفخر لما قام به من أعمال، بالرغم من أنها قالت ذلك في عبارات علمانية: «لقد رفع رؤوسنا، ودافع عن بلده وشرفه.»[٢١]

جماعة جهاديين من الخالدية

كان الأعضاء الخمسة في جماعة هاجمت قوات أميركية في أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ ودفعوا الثمن بحياتهم، أقل تعليما من أحمد، ولكنهم لم يكونوا أقل حماسا منه. كانوا يعيشون في الخالدية، وهي مدينة صغيرة تطل على نهر الفرات وتقع إلى الغرب من بغداد. وانحدروا من أسر وقبائل مختلفة، ولكن «كان يُوحد بينهم التدين الناشئ الذي ظهر في أعقاب انهيار حكومة حسين». وكان الخمسة جميعا من الأتباع المتحمسين لمحمود الأغاسي، ،هو واعظ سوري متطرف، الذي تجنب بشكل مناسب انتقاد حكومته العلمانية، وتباع خطبه في شرائط فيديو بالقرب من مساجد السنة على الأغلب. وتشير التقارير إلى أن قائد الجماعة، حسين الفهداوي البالغ من العمر ٣١ عاما، أعلن قبل وفاته: «اليوم ضحينا بأنفسنا للدفاع عن شرفنا وعزتنا ... ضحينا بأرواحنا في سبيل الإسلام، لنتخلص من القردة والخنازير واليهود والمسيحيين.»

ولد الفهداوي في أسرة من أربعة عشر شخصا. وكان يعمل مديرا لطاقم صغير من عمال البناء، ودرس الإسلام على يد الشيخ عبد الصالح من كبار رجال الدين في المدينة، ولم تفته أبدا أي من الصلوات الخمس يوميا. بل أنه كان في الواقع يمشي مسافة طويلة إلى المسجد لأداء الصلاة فيه، وكان يطرد من لا يفعل ذلك من عماله. وخلال شهر رمضان، كان يرفض التحدث إلى من يشتبه في أنه يغش في صيامه. وبعد الحرب، كان لا يتحدث إلى المشتبه في تورطهم في أعمال السلب والنهب. لم يكن متزوجا، ولم يكن ذلك أمرا عاديا في هذه السن. وجمع فريقه من المجاهدين من بين الأشخاص الذين قابلهم من خلال عمله. ولم تكن هذه مهمة صعبة، كما ذكر أقرباؤه، لأن جميع أهل المدينة أصبحوا أكثر تدينا بعد الحرب. وكانت الجماعة تستمتع بالإنصات إلى تلاوة القرآن وبدأت تؤدي صلاة الجمعة في جامع الخالدية الكبير.

كان أحد مساجد الخالدية الصغيرة، وهو مسجد النور، نقطة التقاء للإسلاميين الراديكاليين. وقد زينت جدرانه بصور المسجد الأقصى وشعار: «القدس، نحن قادمون». وشرح الشيخ علام صابر، أحد رجال الدين المحليين والبالغ من العمر٣٣ عاما، أن محاربة الأميركيين أمر مشروع لأنهم كفار. وعندما أحضروا جثة الفهداوي إلى بيته، طلب الشيخ عبد الصالح من أسرته ألا يغسلوا التراب من على جثته، كما تقتضي التقاليد الإسلامية عادة، لأن تراب الجهاد يعتبر مطهرا ومقدسا. غير أن الشيخ في مقابلة لاحقه رفض أن يعتبر الفهداوي شهيدا شارحا أن هذا يرجع إلى حكم الله، بل أنه وصف الرجال بالتهور قائلا إن الوقت لم يحن لحمل السلاح ضد الاحتلال. « ليس هذا وقت الجهاد».[٢٢] ومهما كان موقفه الحقيقي، فإن الدور المركزي الذي يلعبه رجال الدين السنة في عراق ما بعد البعث لا يمكن تجاهله.

بعثيون تحولوا إلى إسلاميين معتدلين

أجريت مقابلة في حي المنصور ببغداد وفي مدينة بعقوبة المختلطة، في شمال شرق بغداد، مع جماعة من المتمردين السنة من ذوي التوجه القومي والموالي للبعث، وبدا أن هذه الجماعة مكونة أساسا من ضباط الجيش السابقين والشباب الذين أثار استياءهم قتل واعتقال المواطنين أثناء بحث القوات الأميركية عن صدام. وكان داخل المجموعة أيضا عرب غير عراقيين وبعض الأفراد الذين يحملون وشم قلب بجناحين، وهو شعار فدائي صدام، الميليشيا الخاصة لعدي حسين. وكان قائد الخلية أردني قدم إلى العراق قبل الحرب، عازما على منع الأميركيين من غزو الشرق الأوسط بالكامل. وكانت الخلية تتلقى تعليماتها من لجنة مؤلفة أساسا من رجال الدين ويوجد مقرها في ديالى، شمال شرق بغداد، وتسيطر على حوالي مائة مقاتل. وكانوا مدعومين بهبات خاصة وأموال تُرسل من سوريا.

كان من بين الذين اشتركوا في المقابلة شاب يبلغ من العمر تسعة عشر عاما، ويطلق عل نفسه اسم «أبو محمد»، وكان واضحا أنه من المعجبين بصدام حسين، ولكنه وصف آراء الخلية على أنها «خليط من الإسلام والقومية العربية». وقد اعترض جميع من اشتركوا في المقابلة على التفجيرات الانتحارية، ونفوا عن أنفسهم صفة الإرهابيين، أو أنهم قاموا بمثل هذه المهام بالرغم من إقرارهم بأنهم يتلون آيات قرآنية قبل القيام بعملياتهم. وقال أبو محمد أن أسرته تعيش في تكريت، وتضم عددا من كبار ضباط الجيش. وزعم أنه يقود جماعة مكونة من عشرين فردا. ولخوفه من الوشاة، كان يقوم بتجنيد أفراد العائلة والأصدقاء المقربين فقط. وقال إن أعضاء الجماعة عازمون على قتل المتعاونين مع الولايات المتحدة بمجرد طرد القوات الأميركية من العراق. وعلاوة على ذلك، ترفض الجماعة بشدة أي فكرة لقيادة العراق على أيدي المنفيين العائدين ووعدت بقتلهم إذا تقلدوا مناصب قيادية. ولا يقبل إلا زعيما يكون «عانى مثلنا، وكان مع الشعب» خلال الحروب وأزمنة فرض العقوبات على العراق. ولم يذكر أعضاؤها تعرضهم لأي معاناة على يد النظام البعثي، فقد كانوا هم وأسرهم يشكلون النظام على أي حال.

الخلاصة

بينما تُحرك التمرد دوافع علمانية/عقائدية، وقبلية، وإسلامية، يمكن عمليا تقسيم المتمردين من العرب السنة إلى فئتين: المرشحون لتقارب مع الحكومة العراقية، وغير المرشحين لأي تقارب معها. ويتضمن المتمردون من الفئة الأخيرة الإسلاميين السلفيين الراديكاليين المتطرفين والوهابيين، والبعثيين السابقين الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية أو هم على اقتناع بأن لا مكان لهم في النظام الجديد، والمجرمين العتاة العاديين. أما الفئة الأولى فتتضمن كافة الجماعات الأخرى العلمانية/العقائدية، والقبلية والإسلامية. ويظل السؤال قائما: ما الذي يمكن عمله لغرس إسفين بين الفئتين والتوصل إلى حل سياسي مع المتمردين ممن يمكن التوصل إلى اتفاق معهم؟

بداية، ينبغي أن تشن الحكومة العراقية حملة إعلامية تصور فيها تماما الاختلافات الدينية العميقة بين السلفيين من ناحية والمسلمين السنة والصوفيين الأكثر اعتدالا من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال، عندما كانت الفلوجة تحت سيطرة المتمردين الراديكاليين المتطرفين، كان الزي الرسمي الذين يطالبون الناس بارتدائه قريبا جدا من الزي الذي أمر به الطالبان، وكان ذلك أكثر تزمتا من الزي المحافظ العادي المتبع في هذه المدينة المتدينة. وكان التدخين محظورا تماما، وأي علاقة بالخمور كانت عقوبتها الجلد العام. وكذلك، مُنعت الأفلام الغربية، والماكياج وتسريحات الشعر.[٢٣] وقد كانت هذه طريقة حياة غير مألوفة تماما — بل وغير مرغوب فيها — بين معظم العراقيين.

ويمكن أيضا أن تبرز وسائل الإعلام الحكومية التحفظات القوية لدى العديد من المتمردين تجاه الأعمال الوحشية التي ارتكبها الزرقاوي وبعض السلفيين العراقيين. ومثال ذلك أن «أبو برا»، قائد كتائب الله أكبر، وهي جماعة من المتمردين من أهالي الفلوجة، أصر أن الأهالي لا يهاجمون إلا أهدافا عسكرية أميركية، ولا يهاجمون أي شخص أو شيء آخر. وأضاف أبو برا «أن الآخرين هم من العرب السلفيين الذين يزعمون أن أي عراقي أو مسلم يرفض حمل السلاح [ضد الولايات المتحدة والحكومة العراقية] هو كافر. وهؤلاء هم أصل البلاء. ومعظمهم من السعوديين والسوريين ومن شمال أفريقيا. ... فاتباع الزرقاوي ... والسلفيون هم الذين سيقودون الفلوجة وسامراء وبعقوبة والموصل، وحتى بعض أجزاء من بغداد إلى الكارثة والفناء.» وأضاف أبو عبد الله الدليمي، القائد العسكري لجيش محمد الأول: «أنه [الزرقاوي] مخبول عقليا، وقد شوّه صورة المقاومة ولطخ سمعتها. وأعتقد أن نهايته قريبة.»[٢٤] والواقع أن معظم مواطني الفلوجة محاصرون بين التحالف والمجاهدين الأكثر تزمتا، سواء المحليين أو الأجانب. ويجب تخفيف معاناة المواطنين بسرعة، وإعلام الشعب العراقي بهذه الجهود، ولكن يجب أيضا فضح المتمردين تماما لما ألحقوه من معاناة بالمدنيين العراقيين.

ويجب على الحكومة إقناع أهالي الفلوجة العاديين، في مقابل التزام منها بحماية أرواحهم، بأن يتحدثوا بصراحة ووضوح لوسائل الإعلام العراقية والعربية عما تعرضوا له منذ أبريل/نيسان حتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ تحت حكم «جمهورية الفلوجة الإسلامية»، ذلك أن قيامهم بوصف عمليات الإعدام الفورية والجلد في الميادين العامة وغرف التعذيب، وكافة الأعمال الوحشية الأخرى، من شأنه أن يساعد على كشف الراديكاليين المتطرفين على حقيقتهم باعتبارهم قتلة وحشيين. وبالتأكيد، فإن الأهالي في أحاديثهم سينتقدون القوات الأميركية ووحدات الحرس الوطني المؤلفة أساسا من الشيعة والتي ساعدت أيضا على هزيمة الفلوجة، ولكن هذا من شأنه أن يعزز من مصداقية انتقاداتهم للمتمردين. وهناك عنصر آخر من السياسات والمعتقدات المتزمتة التي يجب كشفها تماما، ألا وهي مواقف الوهابيين المعادية للصوفية والشيعة. فمعظم أهل السنة، مثل أبناء وطنهم من الشيعة، يمقتون احتمال وقوع حرب أهلية بين الطائفتين السنية والشيعية.

وبينما يعتبر تغيير الرأي العام من خلال وسائل الإعلام أمرا مهما، فهل هناك أي خطوات ملموسة يمكن اتخاذها لإقناع المتمردين العراقيين الأقل تزمتا بإلقاء أسلحتهم؟ إن ما حاولت أن أوضحه هو أن لدى كل هذه الجماعات المتمردة شاغل أساسي واحد وهو مكان الطائفة العربية السنية في العراق الجديد. والجماعات الأكثر ميلا على الأرجح لوقف العمليات العسكرية هي الجماعات التي ترفض حاليا الهجمات ضد العراقيين، حتى ضد الذين يعملون مع قوات التحالف، وضد الاقتصاد العراقي. وتعارض نفس الجماعات أيضا بصفة عامة أخذ الأجانب كرهائن. وهناك أيضا رجال دين سياسيين يحترمهم الكثير من المتمردين ولديهم نفس الآراء. وعلى سبيل المثال، أصدرت قيادتا لجنة علماء المسلمين والحزب الإسلامي العراقي (القانونيين)، اللذين يكنان عداء أقل للتحالف وللحكومة العراقية، فتاوى ضد المشاركة في الانتخابات. ومع ذلك، فإن معظم رجال الدين هؤلاء يتبنون توجها عراقيا، وليس توجها سلفيا أوسع. وهم بعد نجاح الانتخابات يعيدون الآن تقييم موقفهم.

وعندما يتعلق الأمر بمعالجة شواغل محددة، فإن ما يمكن أن يُرضي الإسلاميين المعتدلين هو إعطاؤهم ضمانات بأن العراق لن يصبح جمهورية إسلامية، بل أن الإسلام سيقوم بدور مهم في العراق الجديد. وقد عُولجت هذه المسألة في الواقع في الدستور المؤقت — ومن

المرجح أن تعالج أيضا في الدستور الدائم. غير أنه في نفس الوقت، فإن معظم العرب السنة (بالإضافة إلى العديد من الشيعة) ليسوا متحمسين لإقامة جمهورية إسلامية. وإذا كان مبدأ الحكم الذاتي أو النظام الفيدرالي ينفذ في جميع أنحاء البلاد — وليس للأكراد فقط — سيكون من الممكن لكل منطقة حكم ذاتي أن تتبنى بعض القوانين الخاصة بها، ويمكنها بذلك أن تضبط إلى حد ما درجة فرض الأحكام الإسلامية. ومع ذلك، فإن فرض الشريعة الإسلامية والزي الإسلامي في العراق — كما فعل الشيعة الأصوليون بالفعل في البصرة — سوف يثير غضب العناصر ذات التوجهات العلمانية بين السكان. فبعض المتمردين الذين ربما كانوا يميلون لإلقاء أسلحتهم سيستمرون في القتال، وسوف يرحل السكان المسالمون من البلاد. ومن الضروري أيضا أن تعامل التفسيرات الشيعية والسنية للتاريخ الإسلامي والشريعة الإسلامية — حتى أقل الاختلافات أهمية — في الأنظمة التعليمية والقانونية التابعة للدولة على قدم المساواة.

وهناك شاغل آخر لدى الإسلاميين المعتدلين يتعلق باستمرار وجود الولايات المتحدة الأميركية وقوات التحالف في العراق لأجل غير مسمى. والعديد من العراقيين الآخرين الذين يتقبلون وجود قوات التحالف في الوقت الحالي كشر لابد منه، يشاطرون نفس الشاغل. وموقف الحكومة العراقية وقادة الولايات المتحدة حاليا هو أن قوات التحالف ستبقى طالما كان هناك احتياج لذلك. والواقع أن هذا الوجود ضروري جدا لتجنب الهروب إلى المعسكر المعادي للحكومة. ولكن، يجب أن يؤكدوا بانتظام أيضا أن قوات التحالف سوف تنسحب إلى قواعد في الصحراء أو إلى خارج البلاد فور تهدئة الأوضاع في البلاد أو فور طلب حكومة عراقية منتخبة رحيلهم. وختاما، هناك حاجة لبذل جهود أكبر لكسب رجال الدين السنة غير السلفيين. فخطبة واعظ في عراق اليوم يمكن أن يكون أثرها أقوى من أي بث تلفزيوني أو إذاعي.

وعندما يتعلق الأمر بمصالح الصداميين والبعثيين المحددة، ليس هناك ما يمكن عمله أكثر من تسهيل عمل لجان الفحص، مما يسمح للكثير من البعثيين السابقين بالدخول في الخدمة العامة. والواقع أن إعادة إدماجهم لن يكون بلا مخاطرة والكثير يعارضونه، ولكن يمكن للإجراءات الأمنية المشددة أن تفيد في هذا الصدد. أما بالنسبة للقبائل، فإن السياسة الحالية، التي تدعم المناطق الريفية بالخدمات وتوظيف أفراد القبائل كضباط للشرطة في مدنهم وكحراس حدود، يجب أن تستمر إذا ثبتت إمكانية الاعتماد عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم أن يحاولوا إعادة العلاقات الطيبة من جديد مع شيوخ القبائل. فقد تأكد أن هؤلاء أكثر القادة شعورا بالمسؤولية وتحليا بالطابع العملي في مدن المحافظات مثل سامراء، وتكريت، وحتى الفلوجة. وكانوا في معظم الحالات أفضل من رجال الدين، إذ عقدوا المفاوضات مع الحكومة وقوات التحالف بالرغم من تهديدات القتل التي وُجهت إليهم. وقد نجحت هذه المحادثات في حفظ السلام في تكريت، ولكنها فشلت في سامراء والفلوجة. إلا أنه من المهم التفريق بين شيوخ القبائل الفاسدين وشيوخ القبائل المخلصين.

بينما أنتجت الانتخابات حكومة تتمتع بالشرعية في أعين كل الشيعة والأكراد تقريبا، ففي مناطق شاسعة في المثلث السني، كان إجراء انتخابات آمنة وعادلة أمرا مستحيلا. ونتيجة لذلك، فإن الحكومة المنتخبة تعتبر غير مشروعة عند معظم السنيين.[٢٥] وللتغلب على هذه المشكلة، يجب على الحكومة الجديدة أن تتأكد من إشراك العرب السنة ذوي النفوذ في اللجان المسؤولة عن صياغة الدستور الدائم. وبالرغم من أن هؤلاء لا يستطيعون السيطرة على المتمردين، إلا أن مشاركتهم بشكل واضح في مثل هذه المشاورات يمكن أن يرسل رسالة مهمة. وأخيرا، فإن السياسيين من الشيعة الفائزين بصورة كاسحة سوف يتوجب عليهم إظهار كرم حقيقي، وأن يقدموا للطائفة العربية السنية عرضا لا يمكنها رفضه. والأكثر من ذلك، يجب أن تتاح الوظائف الوزارية الحكومية بالكامل لشباب السنة من الجنسين، ممن لديهم مؤهلات ملائمة. ومع ذلك، فإن مختلف الأجهزة الأمنية تمثل مشكلة خاصة، حيث أن بعض الأعمال الوحشية التي نفذها السلفيون ضد الشرطة ورجال الحرس الوطني لم يكن لها أن تخطط بدون معلومات من الداخل. وبينما لا يمكن استبعاد العرب السنة بالتأكيد من تلك المنظمات، فمن الضروري فرض رقابة وثيقة على أجهزة الأمن المختلفة.

وثمة طريقة أخرى للتخفيف من شواغل العرب السنة حول مستقبلهم في العراق الجديد، وتتمثل في التأكيد على أن الإيرادات النفطية هي ملك للأمة برمتها — وربما أمكن تحقيق ذلك من خلال تبني حل على غرار الحل الذي اتُبع في حالة نفط ألاسكا. وربما كان إنشاء هيئة وطنية للنفط تمثل فيها كل المحافظات، وسيلة مؤسسية مناسبة لمعالجة هذه القضية. ومن أجل مواجهة الشكوك واسعة الانتشار حول الفساد والتفرقة، يجب أن يعمل هذا القطاع بشفافية تامة. وكذلك، يجب على الحكومة العراقية أن تُطمئن الطائفة السنية أنها لن تسمح بأي اختراق إيراني للعراق — بغض النظر عن علاقات حسن الجوار معها. وعليها إنشاء فرع للأمن الداخلي تقتصر مهمته على محاربة مثل هذا التغلغل. ويمكن مثاليا لضباط المخابرات العرب السنة، بعد اجتيازهم فحصا صارما، أن يعملوا مباشرة على الملف الإيراني مع الشيعة والأكراد العراقيين الموالين للعراق الجديد. وينبغي أن تبذل الحكومة العراقية المنتخبة جهدها أيضا لإقناع رجال الدين المهمين من السنة والشيعة وشيوخ القبائل، والسياسيين، والمفكرين والمهنيين، ورجال الأعمال، بأن يجتمعوا لإصدار إعلان مشترك يدعون فيه إلى وضع حد للعمليات العدائية.

وأخيرا، هناك حاجة عاجلة لتحديث البنية الأساسية للبلاد، وتشجيع طبقة أصحاب المشاريع الخاصة، وخفض معدلات البطالة إلى حد كبير في العراق. ويجب أن تتسم الحكومة الجديدة بالشفافية حتى تمنع الفساد، وأيضا، وهو الأهم، لإظهار قدرتها على أن تبني أكثر مما يستطيع الإرهابيون تدميره. ومن المهم بوجه خاص تأمين إمدادات ثابتة من الطاقة الكهربائية، لأهميتها في إمدادات المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وتوفير فرص العمل، وإنارة الشوارع. ففي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، كان إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية ٤١٠٠ ميغاوات فقط، وهو يقل بعض الشيء عن المستويات القائمة قبل الحرب، ويغطي حوالي نصف الطلب المحلي الآخذ في التزايد السريع. وقد آن الأوان لاتخاذ قرار استراتيجي يرمي إلى تحويل الطاقة الكهربائية جزئيا إلى القطاع الخاص وكذلك تحقيق لامركزية جزئية في إنتاجها.

تمثل بغداد والبصرة أسوأ المواقع في البلاد من منظور تخريب البنية الأساسية والجريمة. وللمساعدة في تحييد أثر هذه الهجمات على النظام المركزي، يمكن للحكومة أن تُزود الأحياء السكنية — من خلال القروض والإعانات — بمولدات احتياطية، لكل واحد منها القدرة على خدمة ٥٠٠ أسرة. وسوف يتكلف شراء ٢٥٠٠ مولد سعة ميغاوات واحد حوالي مليار دولار أميركي، مع قطع غيار ومعدات أخرى تتكلف ٥٠٠ مليون دولار إضافية. وتبدأ هذه المولدات في العمل لحظة توقف النظام المركزي. وسيكون من الصعب جدا تخريبها لأنها لا تتطلب شبكة ضغط عال، وسيكون الأهالي أنفسهم مسؤولين عن تشغيلها وحمايتها. ومن شأن ذلك أن يُمكّن الناس ويعطيهم إحساسا بالسيطرة على حياتهم. والواقع أن هذا الإجراء، الذي يندرج جيدا في سياق تقاليد الأحياء العراقية القوية (المحلات) ربما ساعد أيضا على عكس التيار ضد المتمردين داخل حصونهم في غرب بغداد. وبالنظر إلى أن الإيرادات النفطية السنوية تبلغ ١٧ مليار دولار أميركي على الأقل، فإن الموارد متاحة لتمويل هذه المبادرة. ويمكن للشركات الأميركية واليابانية أن توفر المولدات في غضون أشهر قليلة، وبدون تعريض موظفيها للخطر، ويمكنها تدريب فنيين عراقيين في البلدان المجاورة. ويمكن لقوات التحالف أن تساعد على حماية توصيل المولدات إلى مقاصدها النهائية. والباقي يترك للعراقيين أنفسهم.

ملاحظات

١. عقيل حسين ونيكولاس بيلهام، «نبراس المتمردين المقدس يجتاح المثلث السني المضطرب»، فينانشيال تايمز، ٣٠ يوليو/تموز، ٢٠٠٤، http://ft.com.

٢. أنطوني شديد، «في العراق الجديد، السنيون يخشون مستقبلا أخضر»، واشنطن بوست - الخدمة الخارجية، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣.

٣. انظر أماتزيا بارام، ثقافة، وتاريخ، وأيديولوجية في تشكيل العراق البعثي (لندن: ماكميلان، ١٩٩١).

٤. الاتجاه الآخر (بغداد)، ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٤، خدمة معلومات الإذاعات الأجنبية (FBIS) ، ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٤.

٥. أنطوني شديد، «في العراق الجديد، السنيون يخشون مستقبلا أخضر»، واشنطن بوست - الخدمة الخارجية، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣.

٦. تقرير دانيال ويليمز من الضلوعية، العراق، واشنطن بوست - الخدمة الخارجية، ١٣ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٤.

٧. للتفاصيل انظر أماتزيا برام، «القبلية الجديدة في العراق: سياسات صدام حسين القبلية ١٩٩١-٩٦،» الدورية الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٢٩ (١٩٩٧)، ١-٣١؛ أماتزيا بارام، السير حثيثا نحو الأزمة: استراتيجية البقاء لدى صدام حسين، (واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٩٩٨).

٨. راجيف شاندراسكرام، واشنطن بوست، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٤.

٩. جريدة الأوبزرفر (لندن)، ١١ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٤.

١٠. استنادا إلى محادثات تليفونية مع بول ماكاف، كبير مراسلي سيدني مورنينغ هيرالد في العراق، ٢٤ يوليو/تموز، ٢٠٠٤؛ وديبورا آموس، برنامج الإذاعة الوطنية العامة «بعد النظر في كل شيء» في ٢ أغسطس/آب، ٢٠٠٤.

١١. وكالة الأنباء الفرنسية من تكريت، ١٨ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٣.

١٢. استنادا إلى عرض قدمه الجنرال سواناك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤. انظر أيضا WINEP's *Policywatch* رقم ٨٨٤، ٢٠ يوليو/تموز، ٢٠٠٤.

١٣. حديث أجراه محمد البقلي، القدس العربي، ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، FBIS-NES، ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٤.

١٤. محمد أحمد الراشد، المسار: إحياء فقه الدعوة (الكتاب الخامس، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٩٩)، صفحة ١٦.

١٥. محمد أحمد الراشد، المسار: إحياء فقه الدعوة (الكتاب الخامس، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٩٩)، صفحة ٩. انظر أيضا كتابه السابق العوائق، إحياء فقه الدعوة، رقم ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧). خُصص هذا المجلد أساسا لعلم الفقه. ونشر نفس المؤلف أيضا المنطلق رقم ١ في نفس السلسلة.

١٦. الراشد (الصفحتان ٦٧-٦٨) يستشهد بصحيح البخاري كمصدر لهذا الحديث النبوي، وهو أحد المراجع الموثوقة للأحاديث النبوية.

١٧. محمد أحمد الراشد، المسار: إحياء فقه الدعوة، (الكتاب الخامس، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٩٩)، الصفحتان ٦٧-٦٨.

١٨. نفس المرجع، الصفحتان ٦٩، ٧١.

١٩. معظم السيرة الموجودة هنا مأخوذة من تقرير كتبه حنا علام بعنوان: «الرئيس الحقيقي للفلوجة: الكهربائي عمر»، في جرائد نايت ريدر، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٤.

٢٠. انظر التقرير الممتاز من بغداد الذي أعده تيش دركين، *National Journal Group, Inc*.، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.

٢١. ماريام فام، أسوشيتد برس، من الموصل، ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣.

٢٢. أنطوني شديد من الخالدية، واشنطن بوست، ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

٢٣. نير روزن، «الحكم الذاتي»، نيويوركر، ٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤، الصفحتان ٥٠-٥١. ومقابلة شخصية مع روزن في واشنطن العاصمة، ٢٢ مايو/أيار، ٢٠٠٤.

٢٤. كارل فيك، واشنطن بوست، ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.

٢٥. انظر أيضا، على سبيل المثال، حمزة هنداوي، «الانتخابات العراقية قد لا تحل المأزق السني»، أسوشيتد برس، ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥؛ «يمكن للسنيين الساخطين أن يعرقلوا التوصل إلى دستور عراقي»، وكالة رويترز من عمان، ١ فبراير/شباط ٢٠٠٥؛ دافيد آكس، «على الجهة السنية من المثلث السُنّي المحاصر: الصورة الباهرة للانتخابات العراقية ليست مقنعة»، سالون، ١ فبراير/شباط ٢٠٠٥، http://www.salon.com.

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **آرثر إ. دووي**، مساعد وزير الخارجية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة • **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 134
Who Are the Insurgents?
Sunni Arab Rebels in Iraq